كتابك

119

د. محمود الكردى

اجتماعيات التنمية



دار المعارف

كتابك ١١٩

رئيس التحرير أنيس منصور

د. محمود الكردى

اجتماعيات التنمية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدّمة

برغم تعدد الرؤى والاتجاهات فى النظر إلى مسألة « التنمية » - فإن الاهتمام بها ، ومحاولة سبر أغوارها سعياً وراء تفحصها ، وتشخيصها ، ومعالجتها - يزداد يوما بعد يوم فى كل دول العالم سواء المتقدمة منها ، أو النامية ، أو المتخلفة ، وأيًّا كان المقصد من إحداث التنمية ، ومهما تباينت الوسائل المحققة لذلك - ومع الاختلاف الطبيعى أو قل التناقض الواقعى للقائمين عليها - فالتنمية بمضمونها الشامل ضرورة ملحة يسعى كل مجتمع بشرى إلى تحقيق درجة منها بشكل يحفزه إلى السعى وراء إنجاز درجة ثانية فثالثة . . وهكذا .

وإذا كانت « هى » ضرورة ملحة هكذا بالنسبة لكل التجمعات البشرية - فإنها تعد فى الواقع أكثر الضروريات إلحاحاً بالنسبة لذلك التجمع الإنسانى الجديد الذى لعل أكثر مايميزه ويوحد بين سماته هو الجهالة بأنسب الطرق لاستغلال الطاقات المادية المتاحة والهائلة استغلالاً أمثل ، ذلك هو مايسمى بمجتمع « **دول العالم الثالث** » .

ولاندعى أو نزعم أن المشكلات المتراكمة والمعقدة لتلك المجموعة من الدول - سوف تحل هكذا بين صبح وضحاه لمجرد أن مشكلة الفقر المادى سوف توجه إليها العناية ، والرعاية ، والاهتمام - أيًّا كان

مصدره ، أو مضمونه ، أو مداه ؛ فتلك المشكلة – أى الفقر المادى برغم أهميتها القصوى – نابعة وعاكسة فى الوقت نفسه لجوانب اجتماعية نفسية وحضارية يتحتم على من يتصدى لتشخيص مشكلات تلك المجتمعات – أملا فى علاجها – أن يواجهها .

وقد نكونُ من أشد المتحمسين إيماناً بفكرة توحد النظرة إلى التنمية ، ومحاولة رؤيتها ومعالجتها ككل متكامل ، إلا أن ذلك لا يعفينا من البدء بمحاولة تفحص كل جانب من جوانبها على حدة سعياً وراء تناولها تناولاً علميًّا ليس إلا ، وذلك حتى لاتختلط الأفكار لدى القارئ ، وتتميع إذا ماتحدثنا دائماً عن شىء هلامى ليس له أبعاد أو ملامح اسمه التنمية .

فللتنمية مجالات متعددة لعل أبرزها ثلاثة : المجال الاقتصادى ، والمجال الاجتماعى ، والمجال السياسى ؛ ولكل منها بدوره مجالات – أو قل قطاعات فرعية تتكامل فيما بينها وتتوحد ؛ لتشكل فى النهاية المجال الرئيسى .

فيهتم **المجال الاقتصادى** للتنمية بتحديد الأهداف المادية للتنمية ، ثم يسعى إلى حصر الموارد المادية المتاحة للمجتمع محاولاً فى النهاية – فى ضوء خطة واضحة الملامح ، أيًّا كان مداها الزمنى – أن يضع قائمة بالأولويات محدداً ذلك ببدائل مختلفة للوصول إلى ذات الهدف .

أما **المجال الاجتماعى** للتنمية فيسعى إلى الاهتمام بالعنصر البشرى

بمكوناته المتعددة : القيمية ، والنفسية ، والحضارية ؛ ويتمثل ذلك الاهتمام في إعداد الفرد ككائن بشرى من حيث تعليمه ، وتدريبه ، وإكسابه الخبرة ؛ فضلا عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعياً وراء تلقينها لذلك الفرد المفترض إعداده ؛ حتى يكون عنصراً معضداً ومشجعاً لبرامج التنمية ، لا معارضاً ومثبطاً لها .

فى حين يهتم **المجال السياسى** بتحديد دور الجهاز السياسى فى عملية التنمية ، وذلك من حيث إصداره للقرارات التنموية التى يفترض أن تتبع أصلاً من فهم واقعى لإمكانات المجتمع الاقتصادية ، وتحليل عميق لبنائه الاجتماعى فضلاً عما يتوقع أن ينجم عن تلك القرارات من رد فعل سياسى لدى أبناء المجتمع ، الأمر الذى يؤدى إلى الاستقرار السياسى ، أو عدم استقراره .

وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة – منذ الخمسينيات من هذا القرن – كتابات عديدة تناولت قضية التنمية من زواياها المختلفة ، ولعل من أبرز ما ظهر من ذلك التراث – هو مايسمى باقتصاديات التنمية ، وباجتماعيات التنمية .

إن المقصود **باقتصاديات التنمية** لايخرج كثيراً عما حددناه فى المجال الاقتصادى للتنمية ، ويمكن بلورته بإيجاز فى أنه بحث يهتم بدراسة الطاقات ، والموارد المادية للمجتمع من حيث كفايتها ، وفعاليتها ، فى تحقيق الأهداف – المادية أيضاً – للمجتمع بحيث يظهر انعكاس ذلك

بوضوح فى المتغيرات الاقتصادية التقليدية : كالدخل ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار وما إلى ذلك .

ولعل الاهتمام بموضوع التنمية قد بدأ من هذه النقطة : فقد زعم بعض فى بداية معالجتهم لذلك المبحث – أن التنمية معنًى مرادف للنمو الاقتصادى فى المجتمع ؛ وكلما تحققت درجة أعلى فيه دل ذلك على مبلغ التنمية التى يكون – ذلك المجتمع – قد حققها : أى أن النمو الاقتصادى – وفق هذا المعنى – يكون مؤشراً للتنمية بعامة ، وبرغم انتشار هذه الفكرة وذيوعها فى الفكر الاقتصادى والتنموى على حد سواء حتى منتصف الستينيات من هذا القرن تقريبا – فإن الدارسين لقضايا التنمية قد تنبهوا – اعتماداً على التجارب الواقعية فى العالم – أن ذلك ليس كافيًا إطلاقاً لفهم مسألة التنمية ، وأنه لايتجاوز اعتباره مدخلاً اقتصاديًّا لدراسة التنمية ، أو هو بالأحرى اتجاه فى دراسة التنمية الاقتصادية .

ومن هنا أطلق على هذا المبحث فى الدراسة : « اقتصاديات التنمية » كتعبير عما يتضمنه من اهتمام ، وما يحتويه من مؤشرات ، ومايسعى إلى تحقيقه من أهداف .

أما **اجتماعيات التنمية** فهى مجال للاهتمام بذات القضية من زاوية المؤشرات الاجتماعية لها ، بحيث تدور هذه المؤشرات كلها حول محور واحد يتمثل فى « العنصر البشرى » من حيث إعداده وتكوينه فضلاً عن

إمداده وتزويده بما يحتاج من سلع وخدمات يعود مردودها مرة أخرى فى شكل زيادة فى الإنتاج ينعكس عليه ، ثم تدور الحلقة هكذا . .

فالعنصر البشرى – فى هذا المبحث – هو الأداة والغاية ، هو الوسيلة والهدف ، فيه تحدث التنمية ، ومن أجله تتم .

وقد بدأ ذيوع هذا الاتجاه فى دراسة التنمية بعد تبين الإخفاق الذى أصاب ذلك المنحى الاقتصادى البحت فى الدراسة ، وبعد ظهور النتائج الأولى لتجارب دول العالم بعامة فى التنمية ، ودول العالم الثالث بخاصة . وقد كانت تلك النتائج مضللة إلى حد بعيد فى الحكم على درجة تقديم الدولة ، ومزيفة إلى حد أبعد إذا ماحاولنا ترتيب دول العالم بين متقدمة ومتخلفة اعتماداً على تلك المؤشرات الاقتصادية البحتة .

ولعل المحاولة الشهيرة فى ذلك هى تلك المقارنة التى عقدت بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد السنوى فى كلٍّ والتى أثبتت عدم كفاية هذا الاتجاه على الإطلاق .

وبعد ، فرؤيتنا التى نحددها فى مقدمة هذا الكتاب الموجز ستدور حول هذا المحور فى دراسة التنمية محاولين فهمه واستيعابه أولاً ، ثم تأكيده وإثباته آخراً وصولاً إلى تصور مايمكن أن يكون عليه حال مجتمعنا وفق رؤية مستقبلية له إذا ماحاول تطويع ذلك الاتجاه وفق ظروفه ، ومقتضيات حاله .

ووفقاً لذلك سنعرض موضوعنا فى فصول ثلاثة ، وخاتمة كالآتى :

فى الفصل الأول : نتعرض للدعائم الأساسية لاجتماعيات التنمية : بادئين بتحديد المفهوم ، والمقصد من ذلك المصطلح ، شارحين المؤشرات الاجتماعية للتنمية ، ساعين وراء تحديد العائد الاجتماعى للتنمية .

أما الفصل الثاني : فنخصصه لفحص العلاقة بين اجتماعيات التنمية والمورد البشرى ، مع التركيز على طبيعة هذه العلاقة فى دول العالم الثالث . فنعرض لمفهومى : الطاقة والمورد والعلاقة بينهما : ونتبين مستوى إتاحة المورد البشرى ودرجة استخدامه ثم نصل إلى تحديد فعالية ذلك المورد فى التنمية .

وفى الفصل الثالث : ننتهى إلى رؤية نقدية لاجتماعيات التنمية فى مصر بادئين بتحديد الوضع القائم لنمط التنمية فى مصر ، محاولين تُصور الأهداف المتوقعة لاجتماعيات التنمية بها ، وصولاً إلى اقتراح بدائل لتحقيق تلك الأهداف .

وننتهى إلى خاتمة موجزة نركز فيها على ضرورة تتبع هذا الموضوع بالدراسة والبحث .

د . محمود الكردى

مدرس علم الاجتماع بآداب القاهرة

الفصل الأول

الدعائم الأساسية لاجتماعيات التنمية

يزعم بعض ويدعى أن موضوعاً مثل « اجتماعيات التنمية » يعد من الصعوبة والتعقيد بالدرجة التى يصعب معها أو يستحيل التوصل إلى نتائج محددة يكون لها من ثم نفع وفائدة ، ومنطقهم فى هذا الزعم أن ذلك الموضوع – شأنه شأن أى موضوع اجتماعى – تتعدد فيه المتغيرات ، وتتداخل ، وتتشعب بالدرجة التى يصعب معها فصل كل واحد عن الآخر ، ومن ثم تحديد وزنه النسبى ، ودرجة تأثيره فى الموضوع ككل .

وبرغم ما فى هذا الادعاء من منطقية وصدق – إلى حد ما – فإن ذلك لايصح أن يمثل عقبة كئوداً لايمكن تخطيها ، بل هو – فى الواقع – تحد حقيقى للمسألة الاجتماعية بعامة ، ولقضية التنمية بخاصة ؛ ولكن . . من الممكن مجابهته والتصدى له عن طريق التحليل العلمى – السليم وغير المتحيز – لعناصره سعياً وراء تشخيص واقعى لمشكلاته ، أملا فى التوصل إلى حلول عملية لجوانبه . وهذا مادعانا إلى البدء بشرح وتحليل الدعائم الأساسية لاجتماعيات التنمية من حيث : مفهومها ، ومقصدها ، ومؤشراتها ، وعائدها الاجتماعى ؛ وذلك على الوجه الآتى :

اجتماعيات التنمية : المفهوم ، والمقصد :

استطاع « فريزاينت Freyssinet » أن يضع قائمة بمئات التعريفات للتنمية ، ولأنه اقتصادى التخصص لم تخرج هذه القائمة عن التعبير عن المفهومات ، والمضامين الاقتصادية كالناتج القومى ، والدخل ، والاستهلاك . . إلخ ، وهو - وغيره من ذوى ذات النزعة - قد تعمد ذلك أو تغافل أو تناسى ما للمتغيرات الأخرى من تأثير على تحديد مفهوم التنمية .

بل إن لتلك المتغيرات الاقتصادية ذاتها انعكاسات وردود فعل متباينة تختلف باختلاف الجماعات والأفراد : فالدخل مثلاً متغير يختلف تناوله وإنفاقه واستهلاكه من فرد إلى آخر تبعاً لمستواه التعليمى والثقافى ، وللطبقة التى ينتمى لها ، ولمستوى طموحه . . إلخ ، وذلك يعنى أنه حتى بافتراض صدق التعريفات الاقتصادية لمفهوم التنمية فإنها بالقطع قاصرة عن تفسير وتحليل دينامية عملية التنمية ذاتها .

ومن هنا جاءت الضرورة للاهتمام بالجانب الآخر الذى يظهر ويشرح الإطار الاجتماعى لعملية التنمية وهو بالتأكيد - وقبل أن نستطرد فى عرض عناصره - غير كاف ، وقاصر (كما كان القصور واضحاً فى كل إطار على حدة) وذلك إذا تصور بعض أنه المفسر الوحيد ، والشامل لعملية التنمية .

ليست التنمية سلعاً ، وخدمات فقط ؛ كما يحلو لبعض أن يفض الخلاف – أو هكذا يتصور – بتحديدها هكذا ، وكأن السلع تقابل الجانب الاقتصادى ، والخدمات تمثل الإطار الاجتماعى ، فتكون التنمية حينئذ فى ثوب سسيو اقتصادى !

فالسلع والخدمات هنا وفى ذاتها لاتخرج عن المضمون المادى للتنمية ، أما عن كيفية التعامل مع كلتيهما والانعكاسات المتباينة لكلتيهما فذلك هو المضمون الاجتماعى لها . وهناك أمثلة عديدة ، ونماذج لمجتمعات فى العالم الثالث أغرقت بالسلع ، وكدست بالخدمات ، ولكنها لم تأخذ بعد طريقها للتنمية الحقيقية .

وإذا أردنا **تحديداً واضحاً لمفهوم « اجتماعيات التنمية »** فإن فكرنا سيتجه مباشرة إلى مايسمى بالجوانب الاجتماعية للتنمية من خصائص وشروط ومؤشرات وتأثيرات . . إلخ ، وسينتهى إلى ضرورة الربط بين هذه الجوانب فى صياغة تصل فيما بينها وتعبر فى ذات الوقت عن المقصد من وراء ذلك المفهوم .

فهو اتجاه فى دراسة قضية التنمية يدور حول محور رئيسى هو « العنصر البشرى » إعداداً ، وتوجيهاً آخذاً فى اعتباره التباينات الواضحة فى استعدادات الأفراد وإمكاناتهم ، وفى تقبلهم للعناصر المادية المتاحة فى المجتمع ، ومن ثم فى تأثرهم بها ، وتأثيرهم عليها مستهدفاً – فى النهاية –

تحسين نوعية الحياة عن طريق زيادة فعالية الأنشطة المجتمعية القائمة ، وارتفاع معدل استفادة الفرد منها .

ولعل **مقصدنا من دراسة هذا الاتجاه** – ومن ثم الحرص على البدء بتحديده – ناجمٌ عن اعتبارات شتى نجملها فى ثلاثة :

الأول : أنه كان من الضرورى التركيز على اتجاه أُهمِل كثيراً فى تناول قضية التنمية ، وقد كان هذا الإهمال إما عن جهل بما يتضمنه هذا الاتجاه من متغيرات خطيرة الأهمية ، أو عن قصد ، من منطلق عدم الاهتمام بما يخرج عن دائرة التخصص الضيقة .

الثانى : أن هذا الاتجاه – يعد فى نظرنا – حلقة أوسط تصل بين الجوانب المادية البحتة التى يهتم بدراستها الاتجاه الاقتصادى ، والنواحى المعنوية المجردة التى تدرسها مجموعة المعارف الإنسانية ولها تأثيرها – وإن كان غير مقيس – على عملية التنمية .

الثالث : أن الفشل الذريع الذى منيت به كثير من بلدان العالم الثالث فى تجاربها للتنمية قد أثبت بجلاء وأفصح عن الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها فى تلك التجارب ، والتى تجسدت فى أنها كانت تنظر إلى التنمية نظرة تجزيئية منفصلة ، لاشمولية متكاملة .

المؤشرات الاجتماعية للتنمية :

وفقاً للتحديد السابق لمفهوم اجتماعيات التنمية ، لانجد مفراً من

ضرورة تحليله اعتماداً على عناصره الأساسية ، ويتحدد ذلك من الإجابة على تساؤل مؤداه : ما المؤشرات ، أو الدلائل الاجتماعية Social Indices التى نستدل – فى ضوئها – على التنمية من حيث مضمونها ، وواقعها ؟

وبرغم خصوصية الإجابة على ذلك التساؤل ، فإننا مبدئيًّا نسترعى النظر إلى أنه ليس هناك مؤشر اجتماعى بحت ، أو اقتصادى فقط ، أو سياسى فحسب . . وإنما التداخل والتفاعل بين المؤشرات بعضها وبعض حقيقة واقعة ، ولا يعدو الأمر سوى أن تكون السمة الغالبة على هذا المؤشر ، أو ذاك سمة اجتماعية أو اقتصادية ، أو . . إلخ .

ومن هنا فإننا سنعرج حتماً إلى بعض التحليلات الاقتصادية ، والقضايا السياسية ، والمسائل الثقافية ، وذلك فى أثناء تناولنا لتلك المؤشرات الاجتماعية للتنمية .

ونستطيع أن نصنف تلك المؤشرات إلى مجموعتين : تضم الأولى المؤشرات الكمية فى الجانب الاجتماعى (التى يمكننا قياسها ولو بشكل غير مباشر) ، وتشمل الأخرى المؤشرات الكيفية التى يصعب قياسها .

(ا) **المؤشرات الكمية** : وتضم بدورها مجموعة فرعية تتمثل فى الآتى :

١ – متوسط استفادة الفرد الحقيقية من الخدمات :

فتُعَدُّ الخدمة التى تؤدى – كالتعليم والصحة ، والسكن ، والنقل والمواصلات ، والترفيه والتثقيف . . إلخ – معياراً لاشك فيه يقاس به مستوى تقدم المجتمع ورفاهيته ، وقد اعتمدت الأمم المتحدة United Nations – ولاتزال – على هذا المعيار (وبخاصة منظماتها التى تهتم بهذا المجال كاليونسكو ، واليونيسيف وما إليهما) ، وترى أن ذلك معيار صالحٌ فى الحكم على نمو منطقة ما ، أو تخلف أخرى ، وذلك بما يحدده من متوسط نصيب الفرد من الخدمة التى تؤدى فى المجتمع ، وظهرت حين ذاك المعدلات الشهيرة (مدرس لكل . . تلميذ ، طبيب لكل . . فرد أو لكل . . مريض ، حجرة لكل . . ساكن . . وهكذا) التى تكتفى بتحديد نصيب الفرد من الخدمة أيًّا كان مستوى تلك الخدمة ، أو درجة كفايتها ، أو فعاليتها .

ومن هنا كان نقدنا موجهاً إلى هذا المعيار إذا تنوول بهذه الصورة ، ويتحدد تعديلنا له فى ضرورة استكماله بالبحث عن الاستفادة الحقيقية التى تكون قد أصابت الفرد نتيجة تلقيه الخدمة : فقد يزداد عدد المدارس وفصولها ، ومع ذلك ترتفع نسبة الأمية ، وقد ينخفض عدد المرضى لكل طبيب ، ومع ذلك ترتفع نسبة المرض وهكذا . .

٢ – مدى كفاية المشروعات الاجتماعية ، وفعاليتها لأفراد المجتمع :

فقد ازدادت المشروعات الاجتماعية – ومجالها الخدمات السالفة الذكر ، بما فيها خدمات التغذية – فى دول العالم بعامة ، وفى مجموعة العالم الثالث بخاصة ، وهى تركز أساساً على تنظيم تناول الخدمة فضلاً عن العمالة التى يتيحها المشروع لأبناء المنطقة .

وقد اتسمت هذه المشروعات أيضاً – فى كثير من الأحيان – بغربتها عن المجتمع الذى تقام فيه (وقد أشرفت على كثير منها منظمات الأمم المتحدة كذلك) فقد لايكون المجتمع فى حاجة **حقيقية** لهذا المشروع أو ذاك ، فى الوقت الذى قد يحتاج إلى مشروع آخر يعد حيويًّا بالنسبة له ، ولذا فمن الصعب أن نعتمد فى قياس درجة نمو أى مجتمع على **عدد** مايقام به من مشروعات ، وإنما يقاس ذلك بما يحققه المشروع من وظيفة اجتماعية اقتصادية لأبناء المنطقة بشكل يساعدهم على حل مشكلاتهم ويخرجهم – تدريجا – من حالة التخلف التى يعيشون .

٣ – مستوى المعيشة :

وهو مؤشر درج على استخدامه عدد غير قليل من الباحثين فى مجال دراسات التنمية ، والسبب فى ذلك أنه مقياس يتضمن داخله مجموعة لابأس بها من المتغيرات الاقتصادية – الاجتماعية فى آن واحد .

فهو مؤشر لايعتمد فقط على كمية الدخل التى يحققها الفرد أو مصادره ؛ وإنما أيضا على أوجه إنفاق هذا الدخل ، وأنماط استهلاكه ومجالاته المادية ، والاجتماعية ، ومعدل الادخار فيه . . إلخ بحيث يؤدى كل ذلك إلى إتاحة درجات رأسية (تصاعدية ، أو تنازلية) يمكن المقارنة فيما بينها والاستنتاج .

وبرغم صدق هذا المؤشر فى الاستدلال على درجة التنمية فإنه غير كاف فى تحديد المضمون الاجتماعى وراء كل متغير من متغيراته ، فهو مؤشر كمى يسعى جاهداً إلى التحليل الكمى فحسب .

٤ – فرص العمل (ومتغيراته) :

فهو متغير (سسيو اقتصادى) أيضاً . فلا يعنى العمل فقط ما يدر من عائد مادى يمثل مصدراً من مصادر الدخل ، وإنما هو كذلك مرتبط بتأهيل الفرد له ، وتدريبه عليه ، ومن ثم مدى مناسبة العمل له ، وارتباط معدل الإنتاجية فى النهاية بتلك الشروط .

وقد أجريت دراسات عديدة حول العمل كان الافتراض الرئيسى فيها مصوغاً على الوجه التالى : إلى أى مدى يمكن اعتبار العمل – وفق تلك النظرة – مؤشراً اجتماعيًّا للتنمية ؟ وانتهت معظم هذه الدراسات إلى تأكيد حقيقة مفادها : أن الإعداد المسبق للعمل والاختيار السليم له

(وفق ذلك الإعداد) والتدريب القويم عليه - تودى بالفرد إلى الاختيار الأمثل لفرصة العمل الملائمة ، وتنتهى بالمجتمع إلى زيادة فى الإنتاجية .

٥ - متوسط العمر : (السائد ، والمتوقع) :

يعكس متوسط الأعمار فى مجتمع ما أحواله الاجتماعية والاقتصادية بعامة ، وأحواله الصحية بخاصة . وهناك ارتباط طردى منطقى - وبدرجة عالية - بين تحسن تلك الأحوال ، ومتوسط العمر .

وتؤكد لنا جداول الحياة Life Tables كمؤشر إحصائى - أهمية الاعتماد على مقاييس أخرى لحساب متوسط العمر لعل أهمها معدلات الوفاة ، وتعرض الأفراد لاحتمالات الخطر ، واختلاف ذلك باختلاف السن ، والنوع ، والمهنة . . إلخ

ويسعى كل مجتمع متقدم (سسيو اقتصاديًّا) ، وناضج ديموجرافيًّا إلى إطالة متوسط عمر أبنائه عن طريق تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة .

(ب) المؤشرات الكيفية : وهى تشمل مايلى :

١ - نسق القيم Value System :

فكل من الفرد والجماعة يتحرك داخل إطار اجتماعى ثقافى حضارى واسع لايملك إلا أن ينصاع لنواميسه حتى لو لم يكن راضياً عن بعض

مافيه ، ومن هنا جاءت أهمية هذا النسق فى الاستدلال على وجود تنمية حقيقية . فلو استمر نسق القيم لمجتمع ما ، متخلفاً عن مسايرة المشروعات والبرامج التنموية المستهدفة – فإن تلك المشروعات لن يتحقق لها نجاح حقيقى . فهى تكون حين ذاك بمثابة قطرة صغيرة ، فى بحر هادر متلاطمة أمواجه ، لاتلبث دون شك أن تختفى ، بل إنها فى الواقع تتحول إلى قطرة من ذات المزيج السائد !

ولذا فإن أى برنامج تنموى يسعى إلى النجاح فى مجتمع يشق طريقه نحو التنمية – يواجه بتحدٍّ حقيقى يتمثل فى ضرورة تعديل بعض العناصر الواردة فى نسق القيم السائدة .

٢ – الاتجاهات Atitudes :

وهو مؤشر مرتبط أوثق الارتباط بنسق القيم فهو ناجم عنه ومتصل به ، وهو فقط يظهر بوضوح عندما يكون هناك **موضوع للتغيير** ، فيبرز حينئذ اتجاه الفرد – أو الجماعة – نحو ذلك الموضوع إما سلباً ، أو إيجاباً .

ومشروعات التنمية فى واقع الأمر موضوعات للتغيير يسعى صاحب المشروع – فرداً كان أم هيئة أم دولة – إلى إدخالها فى المجتمع ، وهى تحتاج آن ذاك إلى مساندة أفراد المجتمع أنفسهم تجاه ذلك المشروع – أو الموضوع – ولا يتحقق ذلك دون أن تكون اتجاهاتهم نحوه مؤيدة ومشجعة ومساندة له .

(ولعل مرد الإخفاق الذى تمنى به مشروعات تنظيم الأسرة – على سبيل المثال – فى دول العالم الثالث ، هو الفشل فى تغيير اتجاهات الأفراد بالتأييد والمساندة لها) .

٣ – السلوك الموقفى الممارس :

لايصبح لتعديل نسق القيم معنى ، أو لتغيير الاتجاهات مضمون ، دون أن يرتبط ذلك ويستند إلى فعل ممارس يتجسد فى سلوك واقعى ملموس ، وحتى تكون هناك مواءمة واتساق بين نسق القيم لمجتمع ما ، واتجاهات أفراده نحو موضوع ما من ناحية ، وبين سلوكهم تجاه ذلك من ناحية أخرى ، ويشترط أن يقتنع الفرد تماماً بأن فى تعديل سلوكه فائدة سوف تعود عليه نتيجة ذلك ، ولذا فإن المشروع الناجح هو الذى يغرى أبناء المجتمع الذى يقام فيه ، بالمنافع – وبخاصة المادية منها – التى ستنعكس عليهم من جراء مشاركتهم الفعلية فيه . ولاينبغى أن يضلل سواء صاحب المشروع ، أو المستفيد منه ؛ فالسلوك الزائف مؤشراته واضحة ، كما أن الوعود غير الأمينة نتائجها السيئة مؤكدة .

٤ – درجة المشاركة الشعبية فى النشاط المجتمعى :

تعتمد كثير من المجتمعات على هذا المؤشر فى قياس درجة التنمية فيها ، اعتماداً على فرضية مؤداها : أن درجة مشاركة الجماهير فى أى مشروع

تنموى نتاج أو محصلة لعناصر كثيرة ومكونات تكون قد سبقتها ومهدت لها ، وتأتى هى كتعبير عن نجاح ذلك المشروع فى التأثير على المستفيدين منه للدرجة التى جعلتهم يشاركون – معنوياً ، ومادياً – فى الإعداد له ، وتنفيذه ، ومتابعته ، ثم تقويمه والحكم على نجاحه أو فشله . وتتوقف درجة المشاركة تلك على كفاية صاحب المشروع فى استقطاب المستفيدين منه ، وفى استعداد الآخرين واستجابتهم تجاه المشروع .

٥ – أسلوب الحياة السائد :

وهو تعبير استُخدم كثيراً – مثل مستوى المعيشة – للدرجة التى يتيه معها المعنى الحقيقى له : فهو يعكس فى الواقع نمط الحياة السائد للدرجة التى تجعل بعض الباحثين يصنف المجتمعات بين : ريفية ، وحضرية ، وبدوية اعتماداً عليه .

وبرغم السمة المجردة التى يتسم بها هذا المؤشر وبرغم وقوعه – فى الحقيقة – بين المؤشرات الكمية ، والمؤشرات الكيفية (وإن كان أقرب إلى الأخيرة) فإنه يمكن الاعتماد عليه فى استنتاج درجة التنمية فى مجتمع ما ، وبخاصة إذا أمدتنا المؤشرات الكمية – السالفة الذكر – بما لديها من بيانات : فأسلوب الحياة مثلا – فى أى نمط للمجتمعات – ينعكس من خلال نمط استهلاك أبنائه من الغذاء والملبس والمسكن وفى ضوء حياتهم الثقافية بجانبيها المادى ، والفكرى . . إلخ .

العائد الاجتماعي للتنمية :

لم يكن مفهوم التنمية – أياً كان تناوله – مفهوماً مجرداً ، أو صياغة ميتافيزيقية مبهمة المعانى ؛ وإنما هو مفهوم نشأ أصلاً معبراً عن الحاجة الماسة إليه ، عاكساً للضرورة الداعية له . ولذا فهو معنى يتسم بالنفعية Pragmatism بحيث يرجى من ورائه دائماً نفع مرئى ، وفائدة ملموسة .

والعائد الاقتصادى للتنمية – بالمقارنة بعوائدها الأخرى – أكثر وضوحاً ، وأسهل تمييزاً ، وأزيد قابلية للقياس الكمى المباشر . وذلك ناجم – بطبيعة الحال – من النوعية الخاصة التى تتسم بها متغيرات ذلك الجانب ، لا من مستوى التحليل وعمقه – كما يزعم متخصصو التنمية الاقتصادية – فالوصول إلى نتائج ملموسة فى هذا الجانب ليس مرجعه بالدرجة الأولى نشاط المتخصصين فيه وهمتهم فى البحث قدر مايرجع إلى طبيعة المتغيرات المكونة له ، وهذا ينطبق أيضاً على المجال الاجتماعى للتنمية .

أما إذا أردنا تحليلاً للعائد الاجتماعى للتنمية فإن ذلك يرتبط بمجموعة من المتغيرات التى تحدد شكل ذلك العائد وحجمه وأسلوب تحقيقه ومجالات الاستفادة منه وانعكاساته على غيره من العوائد . . إلخ .

ويمكن مناقشة هذه المتغيرات فى ضوء عناصر رئيسية محددة . أى أننا ننظر إلى العائد الاجتماعى للتنمية من حيث عناصر ثلاثة نعرضها على الوجه التالى :

[ا] **من حيث الهدف :**

وهو بداية منطقية بطبيعة الحال ، فليس هناك مشروع أو برنامج خال من هدف ، فما البال إن كانت عملية أساسية كالتنمية ؟

والتساؤل هنا : **لماذا التنمية ؟** وهو تساؤل نلحظ أنه كثر ترديده وبخاصة فى الكتابات المعاصرة لتراث قضية التنمية . . وبرغم ما فى هذا التساؤل من عمق وأصالة ، وبرغم الحاجة الماسة للإجابة عليه – فإن كثيراً من تلك الكتابات قد اكتفت بصياغته على ذلك النحو . . ومامن مجيب ، أو مستجيب !

وفى اعتقادنا أن الخطأ الأساسى الذى وقع فيه كل من حاول الإجابة على ذلك التساؤل هو ما يقوم به – أو يحاول – من تجزئة لقطاعات التنمية ومجالاتها : الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، والسياسية ؛ ثم يفتش جاهداً – عن هدف يسعى إلى تحقيقه كل قطاع أو مجال ، ثم ينتهى إلى تجميع تلك الأجزاء فى محاولة – يائسة بطبيعة الحال – لإدراك معنى كلى وشامل للهدف من التنمية – مثل تلك الجهود تضيع سدًى فى البحث عن متغيرات يتمكن الباحث بمقتضاها من القيام بما يشبه عملية

التقويم (التى تقابل بين مستهدفات وضعت ، وإنجازات تحققت) التى – وإن كانت ضرورية ولازمة فى مرحلة من مراحل عملية التنمية – يعنى البدء بها التسليم ضمناً ، والاقتناع أصلاً بما وضع من أهداف للعملية التنموية ككل .

يتحدد الهدف الاجتماعى للتنمية – فى نظرنا – من الإجابة على تساؤل آخر (يجرنا إليه التساؤل الأول) ذلك هو من أين تبدأ التنمية ؛ وإلى أين تتجه ؟ هل هى تبدأ حكومية ، أو مؤسسية ، أو فردية ، ثم تتجه إلى السواد الأعظم من أبناء المجتمع ، أو أنها تبدأ من أسفل – من هؤلاء الأخيرين ، تحت إشراف الأولين ؟ فبدء عملية التنمية يحدد بلا شك الهدف منها ، وبخاصة هدفها الاجتماعى .

لمصلحة من تحدث التنمية وتجرى ؟ تساؤل ليس جديداً بل هو إفراز طبيعى لما سبقه من تساؤلات . . هل لتحقيق مسألة الاستقرار السياسى ، أو لتسكين تلك الصفوة الحاكمة فى مناصبها ، أو للحفاظ على مكاسب تلك الطبقة الجديدة من الفنيين المتخصصين التى تتكون دائماً فى ظل مشروعات للتنمية لم تستقر فى دول لم يَسْتَبِنْ لها نظام ثابت ، والتى تثرى دائماً على حساب تلك المشروعات . . تلك التى تسمى طبقة « التكنـــــوقراط Technocrate » ، أو لتأكيد مسألة التبعية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية – أو كل ذلك مجتمعاً – من دولة تمارس سيطرة (أو معسكر ، أو حلف ، أو تجمع دولى يقوم بذات

السيطرة) تجاه دولة خاضعة تابعة سواء كان ذلك فى غيبة عن إدراكها ، أو بالرغم عنها . أو أن المصلحة أو المنفعة التى ترجى من إحداث التنمية ينبغى أن توجه للغالبية العظمى من أبناء المجتمع – أيًّا كانت الطبقة أو الطبقات التى تنتمى إليها ؛ فليست هناك طبقة أفضل أو مميزة ؛ كما تدعى بعض النظريات وبخاصة الماركسية – فيكون عائد التنمية حين ذاك موجهاً لمن هم فى حاجة حقيقية له ، وتكون النتيجة المنطقية ساعتها أن ينمو المجتمع ككل لا أن ينمو الأفراد ، وتستفيد بعض الطبقات وتتميز ؟

فى الواقع أننا نتفق تماماً ، ونؤيد ذلك الاحتمال الأخير فى الإجابة عن التساؤلات المطروحة ؛ ففيها يتحدد الهدف الاجتماعى للتنمية .

[ب] من حيث الوسيلة :

وهى قد تكون مطابقة للهدف – أيًّا كان – وقد لاتكون : فحين يسعى المجتمع إلى تحقيق هدف واضح ومحدد فإنه يحتاج بالضرورة إلى وسائل ، وأدوات مناسبة تعينه على ذلك وتساعده ، أما إذا بعدت الوسيلة عن الهدف فإن ذلك يرجع إما : إلى خطأ فى تحديد الهدف – كأن يكون غير واضح ، أو غير منطقى ، أو غير واقعى – أو إلى سوء تقدير فى اختيار الوسيلة : كأن تكون غير عملية ، أو غير متاحة فى المجتمع ، أو غير اقتصادية ، أو إلى الاثنين معاً .

ولانقصد بالوسيلة هنا مجرد الأدوات المادية المستخدمة فى إنجاز مشروعات التنمية كرءوس الأموال والأرض والقوى المحركة والمواد الخام والعمل والتنظيم (وهى مايعبر عنه بعناصر الانتاج) ؛ وإنما فضلا عن ذلك – وبخاصة ونحن نناقش مسألة الوسيلة من وجهة نظر العائد الإجتماعى للتنمية – نقصد بالوسيلة ذلك العنصر البشرى الذى نعتمد عليه فى إنجاز تلك المشروعات ، وهو هنا عنصر له أهمية خاصة وحيوية بالنسبة لكل العناصر المادية السابقة ، ومبلغ حيويته ناجم من أنه ممثل للهدف والوسيلة فى ذات الوقت .

ولاشك أن مستوى التقدم التكنولوجى ، ودرجة التصنيع التى عليها المجتمع – تؤثر تأثيراً فعّالاً فى اختيار وسائله فى التنمية : مادية كانت ، أم بشرية .

[جـ] من حيث القائمون عليها :

وهى مسألة تلى فى الترتيب المنطقى النقطتين السابقتين ؛ إذ إن تحديد الهدف واختيار الوسيلة دعامتان رئيسيتان موصلتان إلى تحديد القائم أو المشرف على عملية التنمية .

ولاشك أن النظام الاقتصادى للمجتمع يؤثر على تحديد « المنمين Developers » فالنظام المركزى يتيح للدولة – والدولة وحدها أيًّا كان تنظيمها – فرصة الإشراف على إعداد خطط التنمية وتنفيذها

ومتابعتها وتقويمها ، ويصير دور أفراد المجتمع محدوداً ، بل قل هامشيًّا إلى درجة كبيرة – كما أن النظام الحر – الذى يتيح للأفراد والهيئات مجالات الاستثمار اعتماداً على قوانين السوق وأهمها المنافسة – يعطى تلك الهيئات فرصةً فى الإشراف الجزئى على التنمية ، على أن تتولى الدولة مساندتها ، وبخاصة فى بعض القطاعات الاستراتيجية التى لاتستطيعها أو لا ينبغى أن تسيطر عليها .

وبغض النظر عن هذه الاختلافات فى الأنظمة الاقتصادية برغم ماتبعه من تباينات فى تحديد القائم على التنمية فإن **وجود استراتيجية للتنمية** فى كل مجتمع بعامة ، وفى مجتمعات العالم الثالث بخاصة – مسألة حيوية ، حيث إن هناك ظاهرة تتميز بها تلك المجتمعات تتمثل فى عدم ثبات واستقرار القائمين على التنمية (إما لنقص خبراتهم وكفاءاتهم ، أو لعدم انتمائهم لمجتمعاتهم فيتركونها بحثاً عن فرصة أفضل فى مجتمع آخر ، أو لاستبعادهم بعد التيقن والتحقق من انحرافهم . . إلخ) . فوجود استراتيجية للتنمية حين ذاك لاتجعل تلك المجتمعات تفقد صوابها عندما تكتشف فجأة أنه ليس هناك إنجاز حقيقى ، بل هو وهم كبير تعيش فيه ، وتتخبط .

الفصل الثانى

اجتماعيات التنمية ، والمورد البشرى فى دول العالم الثالث

برغم ذلك البون الشاسع فى الأنظمة السياسية والاقتصادية المكونة لهياكل المجتمعات ووظائفها ، فإنها تشترك جميعها فى النظر إلى فكرة « المـــــورد Resource » ماديًّا كان أم بشريًّا ، وذلك من حيث أهميته وحيويته وتوقع تأثيراته فى النشاط المجتمعى ككل . وإذا كانت كل المجتمعات البشرية تشترك فى هذه النظرة فإن ذلك يعد أمراً حيويًّا بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث ذلك أنها تعانى - بالدرجة الأولى - من مشكلات تتصل أساساً بكيفية تطوير مواردها والاستفادة منها .

ولندع مسألة الموارد المادية جانباً - برغم خطورتها - ونركز الاهتمام على قضية الموارد البشرية فى تلك المجتمعات ؛ فمعضلتها التى تعيشها أن لديها **وفرة كمية عددية** فى مواردها البشرية ، مقابل **ندرة كيفية نوعية** فيها ، فى ذات الوقت الذى تتطلب فيه مشروعاتها للتنمية وضعاً هو عكس ذلك تماماً .

وتبدو تلك المعضلة أو الورطة التى تقع فيها - أو توقع نفسها - تلك

المجتمعات إما : فى محاولة الخروج منها عن طريق الاهتمام بالتعليم ، والتدريب ، وإكساب الخبرة حتى لو لعدد محدود فى البداية يتزايد تدريجاً من عائد مشروعات التنمية ، وإما أن تزيد مشكلاتها تعقيداً — بجهالة فى الغالب — عن طريق استيراد ذلك المورد البشرى من مجتمعات أخرى تكون أسبق منها فى هذا المضمار ، ودون السعى للاستفادة من ذلك المورد الوافد فى تلقين أبنائهم المعرفة ، وإكسابهم الخبرة .

والعلاقة بين مفهوم « اجتماعيات التنمية السالف الذكر ، وفكرة المورد البشرى » علاقة وثيقة من النوع التبادلى التأثير . ذلك أن تناولنا للمفهوم قد أوضح أنه يدور حول محور العنصر البشرى لا فى ذاته ، وإنما من حيث الاهتمام به ، وإعداده ، وتزويده بما يحتاج إليه ، بحيث يمثل عنصراً نافعاً فى النشاط المجتمعى السائد فى ذات الوقت الذى يتركز اهتمام مسألة المورد البشرى بالأمور نفسها ويزيد فوقها أن الاهتمام بذلك المورد ينبغى أن يراعى العلاقة القائمة بينه وبين المورد المادى فأحدهما مدخل Input والآخر مخرج Output لعملية واحدة يتبادلان فيها الوظائف .

وحتى تكتمل عناصر الموضوع بالتحليل والمناقشة نعرض فيما يلى بشىء من التفصيل لفكرة الطاقة والمورد ، وعملية إتاحة المورد البشرى واستخدامه ، وصولاً إلى التعرف على فعاليّة المورد البشرى فى التنمية .

الطاقة ، المورد :

يقصد بالطاقة Capacity - أيًا كان نوعها - تلك الإمكانات أو القدرات الكامنة ، أو غير الكامنة فى المجتمع والتى تعبر فى النهاية عن احتمالات الثروات البشرية أو المادية القائمة حاليًا ، والمتوقعة مستقبلاً . أما المورد فهو ذلك الجزء المستغل من الطاقة والتى أمكن الإنسان - سواء تم ذلك بالمجتمع موضوع الاهتمام أو بغيره - أن يكتشفها ويستخدمها لمصلحته ويكون المورد - بطبيعة الحال - بشريًا ، أو ماديًا .

وحيث إن مجال اهتمامنا فى هذا الجزء من الفصل منصب أساساً على المورد البشرى فسنوليه عناية أكبر :

ينظر إلى مفهوم «الموارد البشرية» من زوايا متعددة ومن رؤى متباينة ، وذلك بسبب اختلاف مجالات الاهتمام ونواحى التخصص ، ويمكن تعريف هذا المفهوم كما يلى :

- «هم الأفراد المكونون لقطاعات النشاط الاقتصادى ، والاجتماعى المختلفة فى مجتمع ما ، بحيث يعكس ذلك - وبطريقة ما - حجم السكان ، وتركيبهم - النوعى ، والعمرى - وأحوالهم الاجتماعية ، والاقتصادية» .

أو - «هو قوة العمل الممثلة لقطاعات الإنتاج ، والخدمات المختلفة فى المجتمع ، والتى تعكس من ثم طبيعة التركيب الاجتماعى والاقتصادى لذلك المجتمع بما فى ذلك نظامه السياسى واتجاهه الأيديولوجى» .

أو – « هو مفهوم يتحدد من خلال الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ، والذى يمثل – أى الهيكل – دعامة الاقتصاد القومى . سواء ارتبط ذلك بمستوى القطاع أو بمستوى المشروع ، وينعكس ذلك على مظاهر عدة مثل : تقسيم العمل ، والأحوال الاجتماعية ، والاقتصادية ، والظروف الديموجرافية » .

ويمكن القول بأن هذه التعريفات الثلاثة لمفهوم الموارد البشرية قد اتفقت فيما بينها ، على أن العنصر الرئيسى فى ذلك المفهوم يتمثل فى تأثير قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع على العنصر البشرى : حجماً وتركيباً .

وإذا كنا قد أفصحنا القول وبشىء من التفصيل عن المقصود بمفهوم المورد البشرى وذلك حتى نستبين بجلاء مشكلة « الموارد » فى مجتمعات العالم الثالث ؛ فهى ليست – كما يحلو لبعض أن يزعم – نادرة ، أو ضئيلة ، أو غير مرشدة . . إلخ – فهى تعبيرات مخدرة ، لاتسعى إلا لزيادة تخلف هذه المجتمعات تخلفاً ، فوق أنها تزيد من فرص استغلال الدول الأخرى لها .

ولن نبدأ المناقشة بقياس درجة كفاية الموارد القائمة بهذه المجتمعات – كما يسير كل التراث الغربى أو معظمه الذى كتب فى تحليل قضايا التنمية فى العالم الثالث – وإنما سنبدأ التحليل بنقطة هى أسبق منطقياً منها وتتحدد فى : **ما الطاقات** – كماً ونوعاً – التى تملكها تلك

المجتمعات ؟ **وما الأسباب** التى جعلتها حتى الآن قاصرة عن استغلالها ؟ ثم **ماالوسائل** التى ينبغى أن تتخذها ، حتى تتمكن من تحويل أكبر جزء ممكن من هذه الطاقة إلى موارد ؟

لعله فى الإجابة على هذه التساؤلات الثلاثة – وهى نابعة فى الواقع من تساؤل واحد – تسد فراغاً يحاول بعض – ويتعمد أحياناً – تجاهله وإهماله وتركه شاغراً .

● تستحوذ بلاد العالم الثالث – فى واقع الأمر – على طاقات مادية ، وبشرية هائلة تتوزع على قارات : آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية للدرجة التى يتوقع بها بعض الباحثين الأمناء أن تصل تلك القارات – أو أجزاء كبيرة منها على الأقل – إلى درجة عالية من النمو ، إذا هى تنبهت إلى الفرصة النادرة المتاحة لها والتى تتمثل فى تلك الطاقات المادية غير المحدودة التى تستوعب – فى نظر هؤلاء الباحثين – ضعف الطاقة البشرية القائمة فيها فى الوقت الحاضر.

ولعل **اليابان والصين** هما النموذجان المباشران لمجتمعين – على اختلاف ظروفهما – فى آسيا حققت كل منهما درجات عالية فى النمو والتنمية فى فترة زمنية قصيرة للغاية لمجرد أن كلاً منهما قد استغلت طاقاتها ، وحولت معظمها إلى موارد يمكن الاستفادة منها .

● أما بالنسبة للعوامل أو الأسباب التى جعلتها – حتى الآن – قاصرة عن استغلال طاقاتها يمكن القول بأنه برغم التفاوتات بين تلك

المجتمعات فى نظمها الاقتصادية ، وأبنيتها الاجتماعية ، وأطرها الثقافية . . إلخ فإن هناك عناصر مشتركة تجمع بينها وتوحد ، وتمثل فى الوقت ذاته معوقات وتحديات تواجهها . . ويمكن تصنيفها فى مجموعتين على الوجه الآتى :

[ا] **معوقات اقتصادية** وتضم مايلى :

١ – تخلف نظم الإنتاج ، وندرة رأس المال ، وانخفاض المستوى التكنولوجى .

٢ – انخفاض مستوى دخل الفرد ، ومعدلات الادخار ، ومعدلات الاستثمار ، والإنتاجية [أو ما يعبر عنه «بدائرة الفقر المفرغة »] .

٣ – انخفاض الطلب ، واختلاف نمط الاستهلاك ، وضيق السوق ، ومحدوديته .

٤ – سيادة الإنتاج الواحد ، وضعف التصنيع .

٥ – ضعف البنيان الزراعى ، وإنتاج المواد الأولية وتصديرها .

٦ – التبعية الاقتصادية ، ودوام المديونيات الخارجية .

[ب] **معوقات غير اقتصادية** وهى الآتى :

١ – ارتفاع كبير وملحوظ فى معدلات المواليد ، وارتفاع نسبى فى

معدلات الوفيات

٢ – ارتفاع نسبة الأمية

٣ – تأخر وسائل النقل والمواصلات

٤ – سوء التغذية (وبخاصة المواد البروتينية)

٥ – انخفاض المستوى الصحى

٦ – انخفاض المستوى السكنى

٧ – ضعف الأداة الحكومية ، والإدارية

٨ – عدم الاستقرار السياسى .

● أما كيف الخروج من هذه المعضلة التى تتعرض لها بلاد العالم الثالث ، أو بمعنى آخر إذا أردنا أن نحدد الوسائل الكفيلة بتحويل مزيد من تلك الطاقات إلى مزيد من الموارد فإن هناك ثلاثة أمور ينبغى أن تعيها تلك البلاد فى هذا الشأن :

الأول : أن العبرة ليست بتعدد الطاقات وضخامة حجومها ، وإنما الأهم من ذلك والأكثر فعاليّة هو النوعية التى نجد عليها تلك الطاقات (وينطبق ذلك على الطاقة البشرية وغير البشرية أيضاً) فرب عشرة ملايين من السكان مؤهلين ، ومدربين وذوى كفاءة وقدرة أفضل ، وأكثر فعاليّة ونشاطاً فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع من مائة مليون ليسوا كذلك ، وقد نجد مجتمعاً مساحته لاتتجاوز مائة ألف كيلو متر مربع ، ناهضاً ومتقدماً صناعيًّا وزراعيًّا عن آخر تزيد مساحته

على مليون كيلو متر مربع

الثانى : أن هناك ضرورة لترشيد استخدام الموارد المادية والبشرية على حد سواء : فالفاقد فى كلتيهما ظاهرة ملحوظة فى تلك البلاد ، ولن تتحقق الرشادة فى الاستخدام دون الإعداد الجيد للمورد البشرى ، فهو الذى يستغل مورداً بكفاية – أو بدون كفاية – وعائد ذلك يحفزه – أو يثبط همته – بطبيعة الحال لمزيد من الاستغلال الأمثل .

الثالث : أنه يجب البدء بمواجهة المشكلات التى أكثر إلحاحا ، وذات الأولوية بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، لاأن يسير مجتمع – موارده محدودة الاستغلال – فى خطوط أقرب إلى التوازى منها إلى التلاقى بحيث لايتحقق شىء يذكر فى كل قطاع ، وإنما ينبغى التركيز على مشكلة بعينها أو مشكلات محدودة (كالأمية ، أو ارتفاع معدل المواليد ، أو انخفاض الإنتاجية الزراعية . . إلخ) حتى يحقق فيها المجتمع نتيجة ملموسة .

بين إتاحة المورد البشرى ، واستخدامه :

معروف أن كل المجتمعات تسعى – بدرجات متفاوتة – إلى تنمية مواردها البشرية ، وذلك لتحقيق أهداف قصيرة الأمد مثل : زيادة متوسط الدخل الفردى ، أو رفع مستوى كفاية الخدمات التى تؤدى ، أو توفير السلع الضرورية . . إلخ أو يكون مسعاها طويل الأمد مثل :

ضمان (كفالة) العمالة الكاملة ، أو تعظيم الزيادة فى الدخل القومى (أى الوصول بها إلى الحد الأقصى) ، وذلك عن طريق الاستخدام الفعال للقوى العاملة فى القطاعات الاقتصادية للدولة ، أو تحقيق التنمية القصوى لقدرات الأفراد وطاقاتهم كأساس لتطوير مستوى معيشة الفرد ورفاهيته .

وسواء كان الهدف قصيراً أو طويلاً فى مداه فإن تنمية الموارد البشرية ضرورة لازمة لكل مجتمع مهما بلغت طاقاته وموارده المادية .

فالمورد البشرى حينئذ يتمثل فيه الوسيلة والهدف معاً ؛ فهو أداة التطوير فى ذات الوقت الذى هو فيه المستهدف من التطوير .

وبين إتاحة المورد البشرى واستخدامه - مراحل عديدة يمر من خلالها ذلك المورد حتى يصل إلى الاستخدام . وللاستخدام أيضا درجات متعددة متفاوتة ومتباينة ترتبط دون شك بمتغيرات سسيو اقتصادية/ سياسية :

فقد تظن كثير من المجتمعات - وبخاصة فى العالم الثالث - أن مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً يمكن أن تحل إذا ما أصبحت الموارد لديها متاحـــة Available (أى موجودة بالمجتمع موضوع الاهتمام) وفى ذلك الفهم كثير من الخلط ، والوهم فى آن واحد :

● **فهو خلط فى الفهم** . لأن إتاحة كل من السلع ، والخدمات فى

المجتمع – المقصود – لاتعنى أن ذلك المجتمع كانت لديه القدرة على جعلها متاحة (ونقصد بالقدرة هنا الكفاية الفنية والتكنولوجية ، لا الإمكان المالى) : فالمجتمع هنا يكون قد اقتنى السلعة أو الخدمة بشرائها ، وطرحها فى السوق لديه .

ومن هنا نصل إلى أن هناك مستوى جديداً من الإتاحة : ذلك هو مستوى الإتاحة العالمى ، وهو يعنى أن تكون السلعة أو الخدمة أو كلتاهما متاحة – أى موجودة – فى بلاد العالم المختلفة (فى السوق العالمية) وبخاصة تلك التى بدأت بابتكارها ، أو إنتاجها (فى حالة السلع) أو اشتهرت بالكفاية فى تأديتها (فى حالة الخدمات) وتتوقع تلك الدول أن تسعى إليها المجتمعات الراغبة فى الاقتناء ، والتى لديها القدرة المالية على ذلك . [المثال الشهير على ذلك هو مايحدث فى كل الدول العربية المصدرة للبترول] .

● **كما أنه وهم كبير** : ذلك الذى تعيش فى ظله تلك المجتمعات ؛ إذ إنها تتصور أن ما لديها من إمكانات **مالية** معين لاينضب برغم أن ذلك المال عائد استثمارات قامت بها الدول الكبرى استغلالاً وسيطرة ؛ فضلاً عن أنه حتى استثمار ذلك العائد (المالى) يتم فى بنوك تلك الدول ، ودون المشورة أو حتى الإعلام بما هى ساعية إليه من استثمارات ، وكأن تلك المجتمعات إما : كالقاصر الذى لم يصل بعد إلى سن النضج ويخشى عليه من عواقب تصرفاته ، أو كالسفيه الذى لايؤتمن على مايمتلك ، فلا

بد له من وصى عليه ، أو كالاثنين فى آن واحد !

وحتى تصل تلك المجتمعات – وغيرها – إلى تحويل مواردها المتاحة – بالمعنى العلمى الصحيح – إلى موارد مستخدمة بالفعل فلابد لها من المرور فى مراحل متدرجة وتكون مدركة واعية بمرورها فى هذه المراحل ، ولايتأتى ذلك إلا بالتخطيط لها والتدبير ويمكن تحديد هذه المراحل فى ثلاث رئيسية :

الأولى : الحصر العلمى الشامل للمورد البشرى : وهى مرحلة مبدئية فى دراسات التنمية بعامة ، وفى هذا المجال هى تبدأ بدراسة علمية متكاملة للسكان من زاوية تركيبهم النوعى والعمرى بحثاً عن أى الفئات منهم منتجة، وأيها معولة ؟ فضلا عن حجم ذلك المورد فى القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وتوزيعه ليس فقط بالنسبة لأنماط المجتمع من ريف وحضر وبدو ، بل أيضاً توزيع ذلك المورد بالنسبة لقطاعات النشاط المجتمعى .

ويفيد مثل ذلك الحصر الشامل فى إعطاء صورة كلية ، وأيضاً تفصيلية عن خصائص المورد البشرى ؛ حتى يكون ذلك كبنك للمعلومات والبيانات المتصلة به .

الثانية : تحديد الأهداف التفصيلية : التى يسعى إلى تحقيقها المجتمع نتيجة استغلاله للمورد البشرى ، فضلاً عن تحديد مجالات الاستفادة منه .

ويشترط فى هذه المرحلة أن تكون تلك الأهداف واقعية واضحة ومنطقية حتى لايكون تنفيذها ضرباً من الخيال ، أو الإبهام والغموض .

الثالثة : وضع خطة لتحقيق الأهداف السالفة الذكر فى فترة زمنية مناسبة ، ويكون ذلك معتمداً بالدرجة الأولى على البيانات التى تكون قد توافرت من المرحلة الأولى (الحصر الشامل) ، وينبغى أن تتضمن تلك الخطة قائمة بالأولويات التى يجب التركيز عليها ، وكذا مجموعة من البدائل الموصلة لتحقيق الهدف نفسه بحيث يحدد لكل بديل تكلفته ومنفعته والبديل الأمثل هو ما يحقق أقصى درجة للمنفعة بأقل درجة من التكلفة (والوقت هنا عنصر أساسى فى حساب مسألة التكلفة) .

فعاليّة المورد البشرى فى التنمية :

تسعى الكتابات الجادة ، والمعاصرة فى تراث التنمية بعامة إلى النظر إليها كوحدة متكاملة ، وتعالجها كقضية واحدة ، وتقترح حلولها كمشكلة بذاتها . . وبرغم صدق ذلك وضرورته فإن تناولها وفق هذا المنظور يتطلب إجراء تحليل جزئى مصغر يرى دقائق المسائل وتفصيلاتها (أى تحليل ميكروسكوبى Microscopic) إلى أن ينتهى إلى دراسة القضية بإجمالها ، ويتأتى ذلك بطبيعة الحال من تحليل المحصلات الناجمة من المرحلة السابقة (أى ينتهى الأمر بتحليل ماكروسكوبى Macroscopic) وهذه المرحلة من التحليل هى أصدق فى الواقع .

وأكثر شمولاً ، وأدق فى تفسير الظاهرة موضوع الدراسة .

فإذا كانت للتنمية زوايا عديدة يمكن النظر إليها من خلالها كالنواحى : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية – فإنها تحتاج بداية إلى تحليل ميكروسكوبى يرى كل جانب على حدة : فإذا كان اهتمامنا مركزاً على التنمية الاقتصادية مثلاً وبدأنا بذلك الأسلوب من التحليل فلابد أن نكمله بما هو أكثر منه دقة ، ونفصل هذا الجانب إلى عناصره الأولية ، فنرى الموارد المادية ، ثم نفصلها إلى عناصر للإنتاج ، ونحلل هذه العناصر بدورها ؛ لنتدارس كل عنصر على حدة . . وهكذا .

وإذا كان تركيزنا منصباً على التنمية الاجتماعية فإنه على النسق نفسه نسير ، فنجد أن المورد البشرى هو الممثل لها ، فنحلله إلى عناصره الأولية ، ونتدارس كل عنصر . . إلخ .

مثل ذلك المنهج فى بحث قضايا التنمية يحتاج – بطبيعة الحال – إلى مايخرجه ، ويحوله من إطاره الوصفى المجرد إلى شكله الكمى الملموس : بمعنى آخر يحتاج الأمر إلى الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات التى نرى من خلالها القضية – أو القضايا – المطروحة للبحث :

ففى دراستنا حول قياس فعالية المورد البشرى فى التنمية – يحق لنا أن نتساءل : ما المؤشرات التى نلحظها ، إذا ماافترض وكان للمورد البشرى تأثير ، وفعالية فى التنمية ؟ ويمكن تلخيص تلك **المؤشرات** فيما يلى من نقاط :

١ – أن تصل نسبة الأمية إلى حدها الأدنى (إلى أن تصل إلى الصفر).

٢ – أن يصل المجتمع إلى حالة العمالة الكاملة (بمعنى التوظف الكامل لكل راغب فى العمل وقادر عليه).

٣ – أن يرتفع متوسط دخل الفرد، وكذا معدلات الادخار، والاستثمار، والإنتاجية (وذلك يعنى أن تكسر حلقات دائرة الفقر المفرغة السالفة الذكر).

٤ – أن يصل المجتمع إلى حالة من النضج الديموجرافى، فتنخفض معدلات مواليده، وكذا معدلات وفياته.

٥ – أن يصل المجتمع إلى حالة من ارتفاع المستوى الصحى، وتحسن حالة التغذية.

٦ – أن يصل المجتمع إلى حالة من الاستقرار السياسى (المصاحبة والمؤثرة فى آن واحد على كل المؤشرات السابقة).

ومن المسترعى للنظر أن المؤشرات السابقة هى الصورة العكسية تماماً لما سبق ذكره على أنه معوقات وتحديات تحول دون استغلال مجتمعات العالم الثالث لطاقاتها ومواردها استغلالاً أمثل أى أن محاولة إزالة كل – أو معظم – هذه المعوقات والتحديات يعد فى الواقع مؤشراً لتأثير المورد البشرى فى التنمية.

ويبرز هنا تساؤل منطقى يتبادر دون شك للأذهان ومؤداه: هل على

المخطط لتنمية الموارد البشرية لمجتمع ما أن يبدأ بمعالجة هذه المؤشرات **جميعها** وفى آن واحد ؛ حتى يصل إلى تحقيق الفعالية المرجوة لتأثير المورد البشرى فى التنمية ؟

فى الواقع تنبثق الإجابة المنطقية أيضاً على هذا التساؤل من طبيعة المؤشرات ذاتها ، فهى من النوع « التتابعى » فى طبيعته أى أن مؤشراً ما يؤدى إلى مؤشر ثانٍ ثم ثالث وهكذا . . ولذا فإنه ينبغى البدء بأكثرها إلحاحاً وضرورة بالنسبة لغيره من المؤشرات .

[فالمجتمع المصرى مثلاً يعانى من عديد من المشكلات واردة كلها فى تلك المؤشرات ، وقد يختلف الباحثون بأى نبدأ ؟ ولكن مشكلة « الأمية » فى نظرنا هى أكثرها إلحاحا بالنسبة لظروف مجتمعنا ، وأنه فى علاجها التمهيد المنطقى لعلاج بقية المشكلات] .

وتبدو مشكلة « المورد البشرى » واضحة جلية فى كل مجتمعات العالم الثالث : فمن مجتمع مكتظ بالسكان والقلة القليلة منهم مؤهلة معدة لكى تمارس دوراً فى النشاط المجتمعى ، إلى مجتمع يعانى من فقر سكانى مدقع ؛ ومع ذلك هو فى حاجة أيضا إلى تلقينهم التعليم وإكسابهم الخبرة ، وفوق ذلك نلحظ عدم تعادل فى توزيع الموارد المادية بالنسبة إلى هذا التناقض الأساسى فى توزيع الموارد البشرية .

وإذا كانت هذه الظواهر ليست فى مصلحة كل مجتمع على حدة فإنها بالقطع – إذا عولجت بأبسط قواعد المنطق ، ولا نقول السياسة ،

أو الاقتصاد ، أو الاجتماع – **تكون نتائجها فى مصلحة كل المجتمعات** . فقط هى تحتاج إلى إدراك أن فى تكاملها الاقتصادى ، والاجتماعى بالدرجة الأولى – إثراء لطاقاتها ، واستغلالاً لمواردها .

وترتيباً على ذلك نلحظ العلاقة قد أضحت وثيقة وقوية بين المورد البشرى (من حيث نوعيته ، ودرجة استغلاله ، والتنبؤ به فى المستقبل) ومستوى التنمية (من حيث القطاع الأكثر تأثراً ، وانعكاسات ذلك على بقية القطاعات والخطط الزمنية اللازمة) ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى ضرورة وضع خطط طموحٍ للتنمية القومية ، تواكبها خطط تفصيلية أكثر طموحاً للموارد البشرية .

وهناك العديد من العوامل التى يمكن عن طريقها أن تمارس الموارد البشرية دوراً واضحاً فى عملية التنمية القومية ، ومن ثم يمكن بها ترشيد استخدامها ، ومنها نذكر :

---

١ – العوامل الفنية – العلمية :

فعن طريق زيادة العاملين فى مجال البحث العلمى (وبخاصة البحوث المتصلة بالتنمية) ، وبرفع كفاية هؤلاء ، وباتساع رقعة المتعلمين ، وامتداد فترات التدريب وقبل كل ذلك توفير إستراتيجية واضحة للبحث العلمى والتدريب – بكل ذلك يمكن إحداث تغييرات فى الهيكل الوظيفى – الفنى ، والعلمى – للمجتمع .

٢ – العوامل الاقتصادية :

فالعلاقة تبادلية مباشرة بين تأثير العوامل الاقتصادية ، وتنمية الموارد البشرية ، فأيًّا كان القطاع صناعيًّا أو زراعيًّا أو تجاريًّا – فإنه يحتاج إلى تدعيم بمورد بشرى ذى كفاية عالية ؛ حتى يؤدى إلى عائد ملموس فى ذلك القطاع ، فيتطلب الأمر حين ذاك التدعيم بمورد بشرى إضافى ، ليتحقق معدل فى الإنتاجية أكبر . وهكذا .

٣ – العوامل الاجتماعية :

فلن يتم إعداد الفرد وتكوينه وتأهيله لكى يكون قادراً على المساهمة فى النشاط المجتمعى القائم دون الالتفات إلى نسق قيمه وعاداته وتقاليده ومستوى طموحه وكل مايتعلق بمعيشته فى المجتمع من حيث هو كائن اجتماعى ؛ فبرغم أن هذه العوامل الاجتماعية تكون مهملة – فى كثير من الأحيان – فإن تأثيرها قد يفوق تلك العوامل المرئية الواضحة .

٤ – العوامل السياسية :

فوجود إستراتيجية عامة للدولة تكون واضحة للأفراد جميعاً يساعد كل فرد منهم فى أن يفتش له عن دور ما فى النشاط (السسيو اقتصادى) القائم ، أما فى غيبة تلك الإستراتيجية أوخطوطها العامة على الأقل –

فإن أبناء المجتمع يسيرون كالأنعام ، بل هم أدنى ؛ فلا ضابط لهم أو قائد ، كما أنهم يسعون إلى لاشيء !

كذلك فإن الاستقرار السياسى مطلب رئيسى فى ذلك الشأن ؛ إذ بدونه لايشعر الفرد بطمأنينة – ولا الدولة أيضاً – ومن ثم ينخفض معدل الإنتاجية ، وتخبو الطاقات الفردية .

٥ – العوامل الديموجرافية :

فمعدلات المواليد والوفيات والهجرة (داخلية ، أو خارجية) تؤثر دون شك على الهرم السكانى للمجتمع ، وبخاصة التركيب النوعى والعمرى ومعدلات البقاء ومتوسط الأعمار . . إلخ وكل ذلك يرتبط بشكل مباشر بالقوى العاملة ومدى كفايتها لبرامج التنمية القومية.

رؤية نقدية لاجتماعيات التنمية فى مصر

لاشك أن الفصلين السابقين قد أمدانا بقدر من المعلومات نعتقد – فى حدود خطة هذا الكتاب الموجز ومنهجه – أنه مناسب لتغطية الإطار النظرى لاجتماعيات التنمية ، ولتحليل عنصر أساسى فيها – وهو المورد البشرى – فى نطاق مجتمعات العالم الثالث .

تبقى نقطة رئيسية ثالثة نود لو استطعنا تغطيتها ومعالجتها فى هذا الفصل ، تلك هى مسألة الاختبار الأمبيريقى الواقعى للإطار النظرى – التطبيقى السابق من خلال رؤية نقدية واقعية ومستقبلية (فى آن واحد) لاجتماعيات التنمية فى مصر .

والتناول الأمبيريقى لذلك الموضوع مفيد – دون شك – فى التوصل إلى درجة ما من التأييد أو الرفض أو التعديل للإطار النظرى السابق على اعتبار أن إطاراً نظريًّا لايؤيده الواقع – أو بعضه على الأقل – لايساوى إطلاقاً الجهد والوقت المبذولين فى صياغته . كما أن ذلك التناول مفيد أيضاً فى تقويم التجربة المصرية فى التنمية بعامة ، وفى مجالها الاجتماعى بخاصة ؟ ذلك أننا سنتكشف حتما من التحليل الواقعى دروس النجاح والفشل التى تمدنا بالخبرة اللازمة لتعديل خطواتنا التنموية المستقبلة .

وحتى يتحقق مسعانا هذا نعرض لتلك الرؤية من خلال تحليل الوضع القائم لنمط التنمية فى مصر، ثم نتصور الأهداف المتوقعة لاجتماعيات التنمية بها وصولاً إلى اقتراح بدائل لتحقيق تلك الأهداف. وفيما يلى نفصل القول فى هذه النقاط الثلاث:

الوضع القائم لنمط التنمية فى مصر: (تحليل نقدى).

لن نستطيع فهم التجربة المصرية فى التنمية وتقويمها إذا حصرناها – كما يفعل كثير من الباحثين – فى فترة زمنية محددة وقصيرة (مثل عشر سنوات، أو عشرين سنة) فهى ليست مشروعاً أو برنامجاً نسعى إلى تقويمه بعد فترة انتهائه؟ وإنما هى تجربة للتنمية وتجربة التنمية بمعناها الشامل – فى أى مجتمع كان – لايمكن فهمها وتقويمها دون الرجوع إلى تاريخ ذلك المجتمع فى التجارب السابقة – المشابهة أو غير المشابهة – كما يتطلب الأمر تحليل الوضع الاقتصادى والبناء الاجتماعى، والنظام السياسى الذى كان قائماً فى كل فترة مرت بها تجربة حتى لايكون حكمنا تعسفياً إذا ما قارنا بين التجارب التنموية لمجتمع ما فى فترات تاريخية برغم تباينها فى كل العناصر السابقة؛ وإنما ينبغى أن نعود بكل تجربة إلى محتواها التاريخى.

ولذا فإنه مخطئ من يدعى أن تجربة التنمية فى مصر لم تبدأ إلا فى يوليو سنة ١٩٥٢؛ كما أن من يزعم أن مصر لم تمر حتى اليوم بأية تجربة فى

التنمية (سواء كانت ناجحة أو فاشلة) هو أشد خطأ.

وفضلاً عن ذلك فهناك فريق ثالث يعقد المقارنات الدائمة بين تجربة الثورة المصرية، وتجربة **محمد على** الكبير (١٨٠٥ – ١٨٤٩) فى التنمية منتهياً إلى الحكم على هذه أو تلك بالنجاح أو الفشل. وفى هذا الخطأ الكبير – كما أسلفنا القول – فكل تجربة ينبغى أن تناقش فى سياقها التاريخى، وفى ضوء ظروفها (السسيو اقتصادية/ السياسية) والحضارية.

حقًّا لقد أنفق (محمد على) حوالى عشرين سنة – من حكمه الطويل نسبيًّا – فى الإشراف على برامج تنموية هائلة بدأها بتغيير نظام الملكية وحيازة الأراضى، وبتطوير نظام الرى عن طريق تشييد القناطر والجسور، وبإدخال حاصلات جديدة (أهمها القطن)؛ كما استخدم ذلك الفائض الضخم الذى تحقق من قطاع الزراعة فى استثماره فى الصناعة والتجارة والتعليم وإرسال البعثات العلمية.

لقد فعل محمد على كل ذلك وزيادة، وبغض النظر عن أهدافه الشخصية التى ظهرت بوضوح فى رغبته فى بناء إمبراطورية جديدة تحل محل الإمبراطورية العثمانية المتداعية آن ذاك، فإن أحداً لاينكر مبلغ النمو الاقتصادى بمعناه الواسع الذى تحقق فى تجربة (محمد على) لدرجة أن مصر كانت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تتوق، وتتوقع أن تصبح إحدى القوى الكبرى فى العالم، لولا تعاظم تلك القوى وتكتلها

اقتصادياً وعسكريًّا آن ذاك لتمنع مصر من تحقيق ذلك .

لنترك تلك الفترة بمالها وما عليها من حيث تجربة التنمية التى عاصرتها ، ولنناقش ما يحدث الآن فى مصر مع **بداية السبعينيات** ، مدركين مبدئياً صعوبة ذلك – بل خطأه – من حيث الحكم على تجربة معاصرة نعيشها ولم تكتمل ملامحها بعد . . ولكنها فقط ، مؤشرات نرصدها ونستوضحها .

. . يلحظ المتتبع لتطور الوضع الاقتصادى لمصر والمهتم به ، أنه مع بداية هذا العقد من القرن ، ومع استقرار الرئيس السادات فى الحكم – بدأت مرحلة جديدة فى التطور الاقتصادى ، والسياسى ، والاجتماعى ، والقيمى – الحضارى للمجتمع المصرى . ولتحليل تجربة التنمية : ينبغى الإشارة ولو بإيجاز إلى هذه المتغيرات الأربعة ، فهى ليست جانباً اقتصاديًّا تحكيه بعض المؤشرات الإحصائية – كما سيرد فيما بعد تدعيماً ليس إلا – وإنما هى تجربة – أى التنمية – تعكس كل هذه المتغيرات مجتمعة ، ولذا فإن فى ذكرها توضيحاً لأبعاد التجربة .

● من حيث **الوضع الاقتصادى** ظهرت عدة مؤشرات لعل أهمها : إطلاق العنان للقطاع الخاص لكى يعمل فى قطاع الاستثمار (وكان القصد بطبيعة الحال هو الاستثمار الإنتاجى) وذلك عن طريق تشجيع رءوس الأموال العربية والأجنبية ، فضلا عن سن القوانين ، والتشريعات التى تكفل للمستثمرين حرية الاستثمار وتحدد القطاعات

المسموح بها ، وكان من أبرزها قوانين الإعفاءات الضريبية (سنة ١٩٧٤) وفتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة ، واقتراح سعر تشجيعى للعملات الحرة يجعله أقرب إلى قيمته الحقيقية فى السوق العالمية .

وتبلورت كل هذه القرارات فى سياسة سميت «بالانفتاح الاقتصادى » ومع ذلك ارتأت هذه السياسة أنه من الضرورى أيضاً – فى الوقت نفسه – دعم القطاع العام ، وكذا جهاز التخطيط باعتبارهما منطلقين رئيسيين للتنمية .

وبرغم كل هذه التسهيلات التى قدمت للقيام بمشروعات استثمارية لم تخرج إلى حيز الواقع سوى مجموعة ضئيلة منها ومعظمها مشروعات ترفيهية كمالية غذائية ، وهى بالتأكيد مشروعات لم يقصدها المشرع المصرى حين أقر هذه السياسة .

وتكشف المؤشرات الإحصائية الرسمية مع ذلك نمواً فى المتغيرات الاقتصادية بعامة ولنتناول منها متغيرين كما يلى :

(ا) تطور إجمالى الناتج القومى بين سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ويتضح من البيان التالى :

السنة	إجمالى الناتج القومى	الادخار	الاستهلاك		
			الأفراد	الجماعى	الجملة
٦٩/ ٧٠	٢٩٢٦,٦	٢٧٠,٠	١٩٣٩,٦	٧١٧,٠	٢٦٥٦,٦
١٩٧١	٣٠٨٦,٣	٢٢٦,٣	٢٠٦٥,٨	٧٩٤,٢	٢٨٦٠,٠
١٩٧٢	٣٥٠٢,٠	٣٥٦,٠	٢٢١٨,٠	٩٢٨,٠	٣١٤٦,٠
١٩٧٣	٣٩٤٠,٠	٤٢١,٠	٢٤٥٧,٠	١٠٦٢,٠	٣٥١٩,٠
١٩٧٤	٤٦٣٠,٠	٦٥٨,٠	٢٨٧١,٠	١١٠١,٠	٣٩٧٢,٠
١٩٧٥	٥٥٣٠,٠	١٠٢٤,٠	٣٢٩٣,٠	١٢١٣,٠	٤٥٠٦,٠

ويكشف هذا البيان أن إجمالى الناتج القومى (وهو يساوى إجمالى الدخل المحلى ، مضافاً إليه صافى الضرائب غير المباشرة) قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً [بلغ معدل نموه حوالى ٨٨,٠٪] خلال خمس السنوات ، وتوالى ذلك الارتفاع فى العنصرين التابعين له ؛ فقد بلغ معدل النمو فى الادخار [حوالى ٢٠٧,٠٠٪] فى الفترة نفسها ، وكذلك إجمالى الاستهلاك ؛ فقد وصل معدل النمو فيه فى الفترة نفسها [حوالى ٦٩,٠٠٪]

ولم يذكر فى هذا البيان حجم تأثير المشروعات الاستثمارية التى

صحبت سياسة الانفتاح ، أو نسبتها إلى إجمالى الدخل القومى ، ولكنه - على أية حال - مؤشر يعبر عن النمو الاقتصادى فى تلك الفترة .

(ب) نمو القوى العاملة ونسبتها إلى السكان موزعة على حسب النوع :

[من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٧٦] : (٪) ويتضح مما يلى :

السنة	نسبة الإناث إلى العمالة	نسبة الذكور إلى العمالة	إجمالى العمالة منسوبا للسكان
١٩٣٧	٧,٩	٦٥,١	٣٧,٠
١٩٤٧	٧,٨	٦٢,٨	٣٧,٠
١٩٦٠	٤,٨	٥٥,٢	٣٠,٠
١٩٦٦	٤,٢	٥٥,٨	٢٨,٠
١٩٧٦	٩,٢	٥٢,٩	٣٢,٠

ويعطينا هذا البيان مؤشراً واضحاً لحال العمالة فى مصر خلال حوالى أربعين عاماً مرت خلالها البلاد بتطورات اقتصادية وغير اقتصادية هائلة أثرت دون شك فى الهيكل الكلى للعمالة - وفى نسبته للسكان - للدرجة التى انخفض فيها من ٣٧٪ إلى ٣٢٪ بين سنتى ٣٧ ، ٧٦ على التوالى .

وبرغم الارتفاع الضئيل الذى تحقق فى السنوات العشر الأخيرة (من ٢٨ إلى ٣٢٪) فإن النسبة لم تعد حتى إلى ما كانت عليها فى سنة

١٩٣٧ . وناجم ذلك بطبيعة الحال من الزيادة المطردة فى عدد السكان بنسبة تفوق بكثير نسبة ملاحقة العمالة لها .

وينسحب ذلك ، وينطبق على نسبة الإناث ، والذكور إلى هيكل العمالة ككل ، إلا أنه من المسترعى للنظر تلك الضآلة الواضحة لنسبة مساهمة الإناث فى هيكل العمالة التى برغم ارتفاعها المفاجئ من ٤,٢٪ إلى ٩,٢٪ خلال السنوات العشر الماضية ، فإنها لم تزل نسبة ضئيلة .

وتعد نسبة مساهمة الإناث فى هيكل العمالة فى منطقة الشرق الأوسط بعامة ضئيلة فى ذاتها [فقد وصلت إلى ١٤٪ من جملة العمالة] وأيضا بالمقارنة ببقية مناطق العالم الثالث فهى فى أمريكا اللاتينية ٢٣٪ ، وفى جنوب شرقى آسيا ٣٠٪ فى العام نفسه

● أما **النظام السياسى** خلال هذه الفترة من السبعينيات فقد لاحقته تطورات سريعة ومطردة ، بل ومن النقيض إلى النقيض أحياناً ، فقد ظهرت بوادر الديمقراطية ، وحرية التعبير وتكونت بعض الأحزاب السياسية برغم أنها لم تكن قد أعدت نفسها إعداداً جيدا لذلك ، فضلاً عن تميز هذه الفترة بالخطأ التشريعى أحياناً فى إصدار قرارات تتعلق بتشكيل الأحزاب ، وإطلاق حريتها فى العمل والتعبير حينا ، ثم تقييدها ووضع مجموعة من الضوابط على حريتها فى الحركة والتعبير أحياناً أخرى ، وذلك إذا ما انحرفت بقصد ، أو بجهل ناجم عن التسرع فى تكوينها .

● وفى **نطاق التركيب الاجتماعى** ظهرت فى هذه الفترة طبقة جديدة سميت بطبقة الطفيليين ، وتتكون من مجموعة من السماسرة ، والوسطاء (ولكن ليس بالمعنى الرأسمالى) فضلا عن تجار التجزئة الذين وجدوا الفرصة سانحة فى ظل اقتصاد هو قريب – وليس مشابهاً – للاقتصاد الحر لتكوين رءوس أموال ضخمة دون مجهود يذكر ، وبخاصة عندما صدرت تلك التسهيلات الاقتصادية التى لم يكن منها القصد بالطبع تكوين هذه الطبقة .

ويكفى أن نقول : إن التفاوت قد أصبح واضحاً وملحوظاً فى توزيع الدخول : فقد بلغت نسبة الدخل القومى التى يحصل عليها ٢,٥٪ من السكان (أى حوالى ٧٥٠ ألف نسمة) – حوالى ٢٤٪ منه .

ونتيجة طبيعية لذلك لوحظت زيادة فى الإنفاق الكمالى والترفى ، وزاد معدل استيراد كل السلع بتشجيع من الحكومة ، وبرغبة من كل الطبقات : فقد كان التشجيع من الأولى تصوراً منها بأن ذلك سيحل المشكلة الاقتصادية وبخاصة أنه يتمشى مع السياسة المعلنة للانفتاح الاقتصادى (ذلك برغم موجة التضخم العارمة والمتزايدة) أما رغبة الطبقات فى ذلك فقد كانت ناجمة عن شعورها المستمر بالأزمات الدائمة فى السلع ، وبخاصة الاستهلاكية الغذائية ، الأمر الذى يدفعها إلى البحث عن حل حتى لو كان فى استيراد كل السلع مهما كان ثمنها فى السوق المحلية

● أما مسألة **النسق القيمى – الحضارى**، فبرغم المحاذير المحيطة بالحكم على مسألة كهذه لاتتكون إلا مع رصيد متراكم من الزمن والأحداث، فإنها مؤشرات لاتزيد، تلك التى نتناولها وقد يؤكدها التراكم الزمنى، أو يعدلها، أو يلغيها.

طبيعى أن النسق القيمى لايتكون من فراغ؛ وإنما من وضع اقتصادى، ونظام سياسى وتركيب اجتماعى، ومن مثل تلك المتغيرات التى سبقت الإشارة إليها.

وطبيعى أيضاً أن تنشأ فى تلك المرحلة مجموعة من القيم الجديدة تواكب كل ذلك، وبخاصة الوضع الاقتصادى (فله تأثير مباشر كما هو معلوم على الأوضاع السالفة الذكر).

بدأت تتغلغل فى المجتمع المصرى قيم الكسب المادى السريع، وببذل أقل مجهود ممكن، الأمر الذى يشجع على الانحراف الاجتماعى، والفساد الخلقى.

وبدأت مظاهر الحقد الطبقى تتجلى، وبخاصة بالنسبة للطبقات التى تعانى وطأة الحياة فى ظل دخول ضئيلة، وأسعار متزايدة الارتفاع، ولاتستطيع الحكومة حيالها أن تفعل شيئا سوى مزيد من تعقيد المشكلة عن طريق رفع جزئى للأجور، فيزيد ذلك من حالة التضخم البالغة السوء أصلاً وهكذا.. وتوجهت هذه الطبقات بحقدها تجاه الطبقة الجديدة التى زاد ثراؤها بالصدفة، وبشكل فاحش.

كما بدأت قيمة جديدة فى الظهور تلك هى إعادة النظر فى قيمة العمل اليدوى (الحرفى بالذات) فبعد أن كان ينظر إليه بازدراء، وباحتقار شديدين حتى نهاية الستينيات – أصبح أفراد هذه الفئة مطلوبين للعمل، وبخاصة فى سوق العمل العربى؛ وزاد الطلب عليهم بشكل ملحوظ، وارتفعت أجورهم إلى حد باهظ للدرجة التى جعلت بعضاً يتندر بعقد المقارنات بين دخولهم، ودخول الفئات الأخرى، وبخاصة المهن العلمية – الفنية (أو مايطلق عليهم المهنيون) وفى مقابل ذلك لم تصبح لقيمة التعليم العام – وبخاصة الجامعى – تلك الأهمية القصوى التى وصلت حدها الأقصى فى الستينيات أيضاً، وبدأت تتولد قيم تبدأ كلها وتنتهى إلى كيفية تحقيق العائد المادى السريع.

من ذلك كله نصل إلى تساؤل منطقى مؤداه: **هل مايحدث الآن فى مصر – السبعينيات** – تنمية حقيقية؟ **وإن لم يكن كذلك.. فما تشخيص ما يحدث؟**

واقع الأمر – وبعد الاستعراض السابق للمتغيرات الأربعة – أن مايقع الآن فى مصر **ليس تنمية** بالمعنى العلمى الموضوعى لهذا المصطلح الذى نحدده ببساطة على أنه: «هدف عام وشامل» لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع، ونجد مظاهرها فى تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع. وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى

أقصى استغلال ممكن فى أقصر فترة مستطاعة ، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع » .

ووفقاً لذلك التعريف المحدد لانجد فى مصر الآن سوى مجموعة من البرامج والمشروعات المتناثرة التى لايجمع بينها حتى هدف واحد ، ولذا فإننا نجد نتائج بعضها وعوائدها يتعارض – بل يتناقض – ونتائج وعوائد بعضها الآخر .

هى شتات متناثرة من رءوس أموال حكومية ، وفردية تسعى إلى الكسب السريع ، حتى الحكومية منها لاتوجه عوائد استثماراتها وجهة اقتصادية سليمة .

لانفهم أن تنمية شاملة تجرى فى مجتمع فى غياب تخطيط شامل أيضاً ؛ فقد مرت ست سنوات من هذا العقد (٧٠ – ١٩٧٦) دون التفكير فى إعداد خطة شاملة توجه النشاط المجتمعى إلى هدف أو أهداف محددة إلى أن ظهرت أخيراً بوادر خطة خمسية تنتهى فى بدايات العقد التاسع من هذا القرن (٧٧ – ١٩٨٢) ولم تتضح – بطبيعة الحال – ملامحها بعد . .

أما ما السبيل إلى العلاج فذلك ماسنحاول أن نتكشفه فى الفقرتين التاليتين .

الأهداف المتوقعة لاجتماعيات التنمية :

قد تبدو الصورة السالفة لنمط التنمية المعاصر فى مصر قاتمة بعض الشيء ، ولكن ذلك لايعنى أن الأمل مفقود فى تبدد تلك الصورة وقيام نشاط تنموى حقيقى فى مصر. ولا نقول ذلك من قبيل التشاؤم ، والتفاؤل ؛ فتلك أسطورة قد تغرق أى مجتمع – مهما كانت قدراته – فى محيط من اليأس ، والاستسلام (تشاؤماً) أو قد تحلق به فى آفاق الوهم ، والأحلام (تفاؤلا) . وإنما مقولتنا هذه نابعة من تحليل واقعى لظروف مجتمعنا ، ومحددة فى عوامل واضحة كامنة فينا ونستطيع **بإدراكنا الصريح** لها ، **وبرغبتنا الحقيقية** فى التخلص منها – أن نخرج من تلك الورطة التى وضعنا أنفسنا فيها ، ونتصور أحياناً إما : أنه ليس هناك مشكلة على الإطلاق وأن كل شيء على مايرام ، أو أن الأمور قد تعقدت لدرجة أننا – مهما حاولنا – لن نستطيع منها فكاكاً . وفى الواقع أن كلتا النظريتين خطأ ، بل خطر على تقدم أى مجتمع ونموه .

أما كيف نضع أنفسنا فى مقامها الصحيح فذلك يبدأ – منطقياً – بتصور أهدافنا الحقيقية بشرط أن تتسم بالوضوح والواقعية . ولن نكتفى هنا بتصور أهدافنا فى التنمية ؛ وإنما سنقرن ذلك أيضاً بأهدافنا المتوقعة لاجتماعيات التنمية (وهى موضوع اهتمامنا) :

يمكننا فى الواقع – وفى ضوء التحليل النقدى السابق لنمط التنمية القائم فى مصر – أن نحدد أهدافاً أربعة لاجتماعيات التنمية فى مصر على الوجه التالى :

١ – وضع سياسة متكاملة تستهدف استغلال الموارد بعامة ، والبشرية منها بخاصة :

فى غياب تلك السياسة لايستطيع المجتمع أن يحصر طاقاته ، ومن ثم لن يتمكن من تحويلها أو معظمها – إلى موارد يستطيع استغلالها لمصلحته وبسبب حيوية المورد البشرى كعنصر أساسى فى الدول النامية ولارتباطه بموضوع اجتماعيات التنمية – ينبغى أن يستهدف المجتمع تنمية هذا المورد بادئاً بإعداده وتزويده بالضروريات اللازمة له ؛ حتى يتمكن من ممارسة دوره فى المجتمع .

٢ – دراسة انعكاسات وردود فعل السياسة الاقتصادية للمجتمع على جوانبه السياسية والاجتماعية والقيمية :

وذلك هدف أساسى أظهرت التجارب التنموية – فى دول العالم الثالث بعامة ، وفى مصر بخاصة – أنه كان متجاهلاً إلى حد كبير : فيكفى – من وجهة نظر هذه المجتمعات – أن تكون هناك سياسة اقتصادية رشيدة تستغل الموارد وتستخدمها استخداماً أمثل متناسية أنها

موارد لم تخلق فى فراغ ؛ وإنما هى رشدت لخدمة مجموعة من البشر يخضعون لنظام سياسى ما ، ويضمهم تركيب وبناء اجتماعى ما ، وينصاعون لنسق قيمى ما .

ولذا فإنه ينبغى على واضع السياسة أن تكون هناك – من بين أهدافه – ضرورة لدراسة ردود فعل السياسة الاقتصادية التى يقرها على الجوانب المجتمعية كلها ، وذلك حتى لايصدر المشرع قراراً هو سليم وصحيح من الناحية الاقتصادية البحتة ، إلا أنه قد لايكون كذلك بالنسبة لأبعاده الاجتماعية والقيمية والسياسية .

٣ – تكوين مؤسسات (أو هيئات) يكون لها دور فعّال – وليس شكليًّا – فى التخطيط والتنمية :

فبرغم الوجود الفيزيقى لتلك المؤسسات – ليس فقط فى مصر ؛ وإنما فى كل بلاد العالم الثالث – فإن وجودها الوظيفى لتحقيق الهدف الذى من أجله تكونت أمر مشكوك فيه ، وهذه مسألة ليست خاصة بتلك المؤسسات بالذات ؛ وإنما هى ظاهرة تنسحب على كل (أو معظم) مؤسسات هذه البلاد : فأحياناً تتكون إما : لمجرد امتصاص فائض من العمالة ، أو لأن دولاً غيرها قد أقامت المؤسسات نفسها فتشرع فى تكوينها نقلاً وتقليداً (وهى ظاهرة أخرى نلحظها فى هذه الدول وأمثلتها : إنشاء الجامعات ، وشركات الطيران ، والموانى .. إلخ) أما ماينبغى أن

تستهدفه حقًّا تلك المجتمعات فيتمثل فى ضرورة تكوين مؤسسات تشرف على البرامج والمشروعات التنموية إشرافاً حقيقيًّا – وليس زائفاً – وأن تكون لديها الصلاحيات والسلطات التى تمكنها من ذلك (وأهمها جهاز قوى للمعلومات).

٤ – تصور دور قيادى مستقر للقائمين على التنمية :

وهو هدف يرتبط أوثق الارتباط بسابقه ؛ فحيث تكون المؤسسات ذات الهدف الواضح الفعّال يكون المشرفون عليها أيضاً من ذوى الكفايات العالية ، والحرص على أداء الوظيفة (فى مؤسسة لها أيضاً وظيفة) ويكونون بحيث يغلب عليهم طابع الانتماء القومى :

فأكثر ما تعانى منه الدول النامية بصفة عامة هو عدم استقرار من هم يقومون على التنمية ويشرفون . وإذا افترض وتولوا مسألة التنمية فى بلادهم فلا هم مدركون لمهامهم ، ولاهم واعون لخطورة الدور القيادى للمؤسسات التى يتولون ، ويكون كل همهم حين ذاك محصوراً فى الترقى فى المناصب .

ويمكننا أن ندمج هذه الأهداف الأربعة فى هدفين رئيسيين :

الأول : رسم السياسة الاقتصادية التى تستهدف استغلال الموارد البشرية (بخاصة) ، ودراسة ماينجم عنها من انعكاسات على الأبعاد المجتمعية (ككل) [مصبوغ من الهدفين الأول والثانى]

الآخر : إقامة مؤسسات تخطيطية وتنموية فعّالة ونشيطة ، واختيار مشرفين عليها من ذوى الكفايات العالية ، والرغبة الحقيقية فى أداء الوظيفة [مصوغ من الهدفين الثالث والرابع] .

بدائل لتحقيق الأهداف المتوقعة :

فى ضوء الهدفين الرئيسيين السابقين نقترح فى هذه الفقرة مجموعة من البدائل يمكن عن طريقها تحقيق كل هدف ، وبرغم أن اختيار كل بديل ينبغى أن يتم عن طريق دراسة متعمقة له ، فضلا عن احتياج ذلك إلى قدر ضخم من المعلومات والبيانات وصولاً إلى اختيار البديل الأمثل من بين مجموعة البدائل المحققة لكل هدف ، فإن مانورده هنا لايعدو إلا أن يكون محاولة لتحليل الهدف إلى مجموعة من الاحتمالات البديلة ، والمحققة له .. أما أن نتدارس كل بديل على حدة فذلك يحتاج إلى دراسة بأكملها نوقفها ونخصصها لتحقيق ذلك الغرض .

وعلى ذلك فيمكننا تقسيم هذه البدائل إلى مجموعتين :

[ا] بدائل لتحقيق الهدف الأول : [المتصل برسم السياسة الاقتصادية ، ودراسة انعكاساتها . .]

ويمكن تحقيقه عن طريق بدائل ثلاثة نعرضها على الوجه التالى :

البديل الأول

ويتمثل فى وضع خطة قومية شاملة تغطى جوانب المجتمع وتكون طويلة الأجل (عشرين سنة) [وهو بديل تقليدى - كما يبدو - لتحقيق الهدف]

البديل الثانى

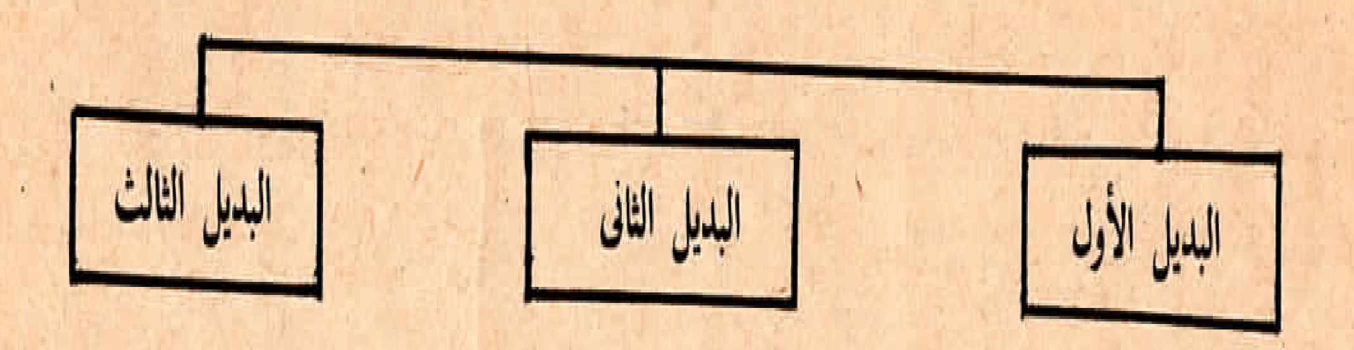
ويتحدد فى إنشاء جهاز مركزى تتبلور مهمته فى دفع معدلات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية مع التركيز على دراسة طرق استغلال المورد البشرى كماً وكيفاً .

البديل الثالث

ويتضح من تولى وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى مهامها من إعداد خطة ، والقيام بالدراسات التخطيطية (على التوالى) مع ضرورة دعمها بالصلاحيات والسلطات اللازمة .

[ب] **بدائل لتحقيق الهدف الآخر** : [المتعلق بتكوين المؤسسات التنموية ، واختيار القائمين عليها . .]

ونقترح تحقيقه عن طريق ثلاثة بدائل أيضا كما يلى :



ويتبين من تحقيق استقلالية المؤسسات التخطيطية ، والتنموية وحيادها ، وعدم التصاقها بالتغيرات السياسية ، وتنظماتها . ويتأتى ذلك عن طريق إعطاء دفعات أكبر لتلك المؤسسات ماديًّا وتنظيميًّا .

ويتمثل فى أن يتم اختيار القادة من المخططين والتنمويين على أساس كفاياتهم الفنية وانتماءاتهم القومية ، وليس على أساس اتجاهاتهم السياسية وارتباطاتهم الشخصية ، ورغباتهم فى الترقى وظيفيًّا .

ويتحدد فى أن تنشأ أجهزة للرقابة والإشراف على المؤسسات التخطيطية والتنموية الموجودة حاليا ، وكذا على القائمين عليها ؛ وأن تكون رقابة تلك الأجهزة رادعة إما : ثواباً أو عقاباً .



خاتمة

وبعد . . فقد كانت تلك أبعاداً عامة وكلية للمقصود باجتماعيات التنمية بجانبيها النظرى ، والتطبيقى .

فقد كان تركيزنا على الجانب النظرى بمثابة الضوء الكاشف لدعائم الفكرة وركائزها : ذلك أن التراث النظرى المتوافر فى كتابات التنمية عديد ومتداخل ، فضلا عن أنه متصل بفروع العلم الاجتماعى المختلفة : كالاقتصاد ، والاجتماع ، والتاريخ ، والديموجرافيا . ولذا فقد كان ضروريًّا – والحالة هذه – أن نستخلص متعلقات التنمية من تلك الفروع ، ثم نفحص تلك المتعلقات نفسها ونمحصها بحثاً عما يتصل منها ويرتبط بمسألة اجتماعيات التنمية .

ولم يكن ذلك – بطبيعة الحال – كافيًا لسبر أغوار الموضوع فى محاولة منا لكشف جوانب تلك المشكلة ، ولذا فقد تطلب ذلك منا التركيز على عنصر حيوى من عناصر المشكلة (تمثل فى المورد البشرى) محاولين تفصيله – بدرجة ما – فى نطاق مانراه فى مجتمعات العالم الثالث . وإذا كان المورد البشرى مسألة واردة فى قضايا التنمية ككل فإنها تعد من خصوصيات قضية اجتماعيات التنمية بالذات .

ومصداق ذلك أنه مامن مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، إلا يعانى من سوء الفهم فى قضية التنمية بعامة (من حيث مفهومها ، ومضمونها ، وأهدافها) وهو من باب أولى لايفهم أن لتلك القضية تفريعات : كاقتصادياتها أو اجتماعياتها . . إلخ .

وإذا كان هناك جدل مطروح حول مبررات سوء الفهم — أو انعدامه — بالنسبة لهذه القضية ، فإن الجدل يصبح غير ذى معنى أو مضمون إن ارتبط بمناقشة احتمال أن هذه المجتمعات تعانى من مشكلة حادة فى مواردها البشرية ، فذلك أمر قائم وواقع بشكل قد لانجد معه استثناء واحداً .

وإذا كان الجانب الأول (الإطار النظرى) ينتمى — فى تراث التنمية — إلى مايسمى «بسسيولوجية التنمية» [حيث المفاهيم وتعريفاتها ، والمؤشرات ، والعائد ، والديناميات . . إلخ] — فإن الجانب الثانى (المجال التطبيقى) يتصل — فى ذات التراث — بما يدعى «علم اجتماع العالم الثالث» أو البلاد النامية ، أو المتخلفة (فتسمياتها — برغم اختلافاتها عديدة) ولذلك الفرع من العلم اهتمامات عديدة فهو ينظر أساساً إلى التنمية كعملية ديناميكية تتبادل التأثر والمجتمع ، وبخاصة تلك الصفوة المؤثرة على أوضاعه السياسية والاقتصادية ؛ كما أنه يبحث

فى تأثير الحركات العالمية وانقسام العالم إلى معسكرات وتكتلات وأحلاف ، وتأثير ذلك على درجة التنمية فى المجتمعات ، فضلا عن اهتمامه الأساسى بقضية الاستعمار – التقليدى ، والمعاصر – وتأكيده على الصلة المباشرة بين هذه القضية ، ومسألة التنمية من جانب البلاد التى أقل نموًّا ؛ كما يستهدف علم اجتماع العالم الثالث كذلك دراسة السياسات القائمة للتنمية فى تلك البلاد ، وتحديد الإستراتيجيات الواجبة لها متعرضاً فى ذلك إلى مناقشة مسألة النماذج التنموية .

وكان الجانب الثالث – المكمل للإطار النظرى ، والمجال التطبيقى – متمثلاً فى تلك الرؤية النقدية لمسألة اجتماعيات التنمية فى مصر – وهذه مسألة حيوية حيث إن قضيتنا فى التنمية مؤثرة دون شك – على حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء أردنا ذلك أو كان رغماً عنا ، وسواء أدركناه ، أو كنا عنه غافلين !

ولذا فقد تمخض تحليلنا النقدى لنمط التنمية القائم فى مصر عن رؤية واقعية – كما نعتقد – لأوضاع مجتمعنا الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والقيمية – الحضارية ؛ وانتهى – كما نأمل – إلى صياغة محددة للأهداف المتوقعة لاجتماعيات التنمية فى مصر ؛ مقرنين ذلك باقتراح بدائل واقعية – كما نرجو – لتحقيق تلك الأهداف .

وإذا كان الاهتمام بدراسة « اجتماعيات التنمية » لم يزل بكراً ومحتاجاً

إلى مزيد من الدراسات الوصفية النظرية ، أو الكمية التطبيقية — فإن مجتمعات العالم الثالث لهى أشد حاجة إلى ذلك النمط من الدراسات حيث قضاياها للتنمية لم تزل مبهمة حتى فى أذهان أصحابها ، كما أنها مغلقة — عن عمد — فى أذهان من استوعبوها ؛ فإعلانهم لفهمها معناه إنهاء لاستغلالٍ وسيطرةٍ وتبعيةٍ . . هم إليها تواقون .

ونأمل فى خاتمة هذه الدراسة الموجزة أن نكون قد وفقنا — بدرجة ما — فى إعطاء صورة للقارئ حول موضوع حيوى فى مجتمعنا العالمى المعاصر ، وفى مجتمعنا المحلى المحدود . وأن تكون تلك الصورة قد حوت — على الأقل — الأبعاد الرئيسية لقضية اجتماعيات التنمية .

وكلى أملنا أن تستكمل تلك الدراسة فيما بعد — سواء من قبل الباحث أو من غيره — بمزيد من دراسات أخرى تتناول زوايا أخرى من قضية عالمنا المعاصر . . تلك هى التنمية . .

أهم المصادر والمراجع

[ا] باللغة العربية :

١ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، ١٩٥٢ – ١٩٧٦ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٧٧ .

٢ – سعد الدين إبراهيم ؛ تجارب التنمية فى مصر ، من ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولى الثالث للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣ – شنودة سمعان ، خصائص البلاد الأقل تطوراً ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤ – عبد الرحيم عمران (محرر) مصر : مشكلاتها السكانية ، وتطلعاتها (مترجم) جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ١٩٧٧

٥ – محمود الكردى ؛ التخطيط للتنمية الاجتماعية : دراسة لتجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ .

٦ – ظاهرة التخلف ، ومشكلات المجتمع المصرى ، ورقة غير منشورة ، القاهرة ١٩٧٧ .

٧ – محمود عمر محمود ؛ الموارد البشرية عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية مع التطبيق على ج . م . ع ، مذكرة رقم (٨١٩) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٨ – وفيق أشرف حسونة ، معوقات التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى ، ورقة

مقدمة إلى الحلقة الدراسية فى علم الاجتماع الريفى ، المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٠

٩ – التخطيط للتنمية الاجتماعية فى العالم العربى ، ورقة مقدمة لمؤتمر وزارة
الشئون الاجتماعية العرب ، الجامعة العربية ، القاهرة ١٩٧١ .

[ب] باللغة الإنجليزية :

1. — Columbia Univi.; The Population Dilemma, Printice Hall Inc. N.J., 1963

2. — De-Kadt E., and Williams G. (eds.); Sociology and Development, Tavistock Pub., 1974.

3. — Hoogvelt, A.M.; The Sociology of Developing Societies, The MacMillan Press Ltd., London, 1976.

4. — International Bank; Population in Egypt, Washington,1977.

5. — Pitt, David; The Social Dynamics of Development, Pergamon Press, London, 1976.

6. — Stiller, E. & Mongi, M.; Lectures on Manpower Planning, Memo. No. (872), Institute of National Planning, Cairo, 1969.

7. — Worsley, P.; The Third World, Weidenfeld and Nicolson, London, 1967.

8. — ———————— (ed.) ; Modern Sociology: Introductory Readings, Second Edition, Penguin Books, U.K, 1978.

الفهرس

صدر من هذه السلسلة :

١ – طعام الفم والروح والعقل — توفيق الحكيم
٢ – الفضاء ومستقبل الإنسان — د. فاروق الباز
٣ – شريعة الله وشريعة الإنسان — المستشار على منصور
٤ – أسس التفكير العلمى — د. زكى نجيب محمود
٥ – عالم الحيوان — د. محمد رشاد الطوبى
٦ – تاريخ التاريخ — على أدهم
٧ – الفلسفة فى مسارها التاريخى — د. توفيق الطويل
٨ – حواء وبناتها فى القرآن الكريم — أمينة الصاوى
٩ – علم التفسير — د. محمد حسين الذهبى
١٠ – المسرح الملحمى — د. عبد الغفار مكاوى
١١ – تاريخ العلوم عند العرب — د. أحمد سعيد الدمرداش
١٢ – شلل الأطفال — د. مصطفى الديوانى
١٣ – الصهيونية — فتحى الإبيارى
١٤ – البطولة فى القصص الشعبى — د. نبيلة إبراهيم سالم
١٤م – عيون تكشف المجهول — د. محمد عبد الهادى
١٥ – الحضارة — د. أحمد حمدى محمود
١٦ – أيامى على الهوا — سلوى العنانى
١٧ – المساواة فى الإسلام — د. محمد بديع شريف
١٨ – القصة القصيرة — د. سيد حامد النساج
١٩ – عالم النبات — د. مصطفى عبد العزيز مصطفى
٢٠ – العدالة الاجتماعية فى الإسلام — أنور أحمد
٢١ – السينما فن — صلاح أبو سيف

العنوان	المؤلف
٢٢ – قناصل الدول	أحمد عبد المجيد
٢٣ – الأدب العربى وتاريخه	د. أحمد الحوفى
٢٤ – الكتاب والمكتبة والقارئ	حسن رشاد
٢٥ – الصحة النفسية	د. سلوى الملا
٢٦ – طبيعة الدراما	د. إبراهيم حمادة
٢٧ – الحضارة الإسلامية	د. على حسنى الخربوطلى
٢٨ – علم الإجتماع	د. فاروق محمد العادلى
٢٨م – روح مصر فى قصص السباعى	حسن محسّب
٢٩ – القصة فى الشعر العربى	ثروت أباظة
٣٠ – العمارة الإسلامية	د. كمال الدين سامح
٣١ – الغلاف الجوى	د. يوسف عبد المجيد فايد
٣١م – محمود حسن اسماعيل	د. عبد العزيز الدسوقى
٣٢ – التاريخ عند المسلمين	محمد عبد الغنى حسن
٣٣ – الخلق الفنى	د. مصرى عبد الحميد حنوره
٣٤ – البوصيرى المادح الأعظم للرسول	عبد العال الحمامصى
٣٥ – التراث العربى	عبد السلام هارون
٣٦ – العودة الى الإيمان	أحمد حسن الباقورى
٣٧ – الصحافة مهنة ورسالة	د. خليل صابات
٣٨ – يوميات طبيب فى الأرياف	د. الدمرداش أحمد
٣٩ – السلام وجائزة السلام	عثمان نويه
٤٠ – الشريعة الإسلامية	المستشار عبد الحليم الجندى
٤١ – ثقافة الطفل العربى	جمال أبو رية
٤٢ – اللغة الفارسية	د. محمد نور الدين عبد المنعم
٤٣ – حضارتنا وحضارتهم	د. عبد المنعم النمر

العنوان	المؤلف
٤٤ – الأمثال الشعبية	محمد قنديل البقلى
٤٥ – التعريف بالاقتصاد	د . حسين عمر
٤٦ – المستوطنات اليهودية	حسن فؤاد
٤٧ – بدر والفتح	محمد فرج
٤٨ – الفلسفة والحقيقة	د . عبد الحليم محمود
٤٩ – الطب النفسى	د . عادل صادق
٥٠ – كيف نفهم اليهود	د . حسين مؤنس
٥١ – الفن الإذاعى	د . فوزية فهيم
٥٢ – الكتابة العربية	محمد شوقى أمين
٥٣ – مرض السكر	د . أحمد غريب
٥٤ – شوقى أمير الشعراء ... لماذا ؟	فتحى سعيد
٥٥ – الفلسفة الإسلامية	د . أحمد عاطف العراقى
٥٦ – الشعر فى المعركة	حسن النجار
٥٧ – طه حسين يتكلم	سامح كريم
٥٨ – الإعلام ولغة الحضارة	د . عبد العزيز شرف
٥٩ – تاجور شاعر الحب والحكمة	على شلش
٦٠ – كوكب الأرض	د . فرخندة حسن
٦١ – السير الشعبية	فاروق خورشيد
٦٢ – التصوف عند الفرس	د . إبراهيم شتا
٦٣ – الرومانسية فى الأدب الفرنسى	د . أمال فريد
٦٤ – القرآن وحياتنا الثالثة	محمود بن الشريف
٦٥ – التعبيرية فى الفن التشكيلى	د . نعيم عطية
٦٦ – ميراث الفقراء	فؤاد شاكر
٦٧ – العمارة والبيئة	المهندس حسن فتحى

٦٨ – قادة الفكر الاقتصادى	د . صلاح نامق
٦٩ – المسرح الغنائى العربى	محمود كامل
٧٠ – الله أم الطبيعة	د . يوسف عز الدين عيسى
٧١ – بحر الهواء الذى نعيش فيه	د . مدحت إسلام
٧٢ – الأدب الفرنسى فى عصر النهضة	د . رجاء ياقوت
٧٣ – الحرب ضد التلوث	رجب سعد السيد
٧٤ – القصة والمجتمع	يوسف الشارونى
٧٥ – المنتظرون الثلاثة	عبد الله الكبير
٧٥م – محمود أبو الوفا	فتحى سعيد
٧٦ – العسكرية الإسلامية	لواء / جمال الدين محفوظ
٧٧ – النفايات الذرية	د . محمد عبد الله بيومى
٧٨ – الإعلام والنقد الفنى	د . أحمد المغازى
٧٩ – المسرح الأمريكى	د . عبد العزيز حمودة
٨٠ – زحف الصحراء	د . محمد فتحى عوض الله
٨١ – مشاكل الطفل النفسية	د . كلير فهيم
٨٢ – الأدب التركى	د . حسين مجيب المصرى
٨٣ – مضادات الحيوية	د . محمد صادق صبور
٨٤ – الرواية الإنجليزية	د . إنجيل بطرس
٨٥ – الضحك فلسفة وفن	جلال العشرى
٨٦ – الاستثمارات الأجنبية	د . عبد الواحد الفار
٨٧ – لغتنا الجميلة	فاروق شوشة
٨٨ – الحرب عند العرب	د . عبد الرحمن زكى
٨٩ – لئلا نحترف البكاء	نشأت التغلبى
٩٠ – الإسلام وروح العصر	د . حسين فوزى النجار

٩١ - التراث الشعبى	د. عبد الحميد يونس
٩٢ - علم المنطق	د. محمد مهران
٩٣ - القلب وتصلب الشرايين	د. رجب عبد السلام
٩٤ - فن الخزف	سعد الخادم
٩٥ - الإعجاز القرآنى	د. محمد أحمد العزب
٩٦ - سفراء النبى	د. مختار الوكيل
٩٧ - ساعة مع القرآن العظيم	د. عبد العظيم المطعنى
٩٨ - لغة الصحافة المعاصرة	د. محمد حسن عبد العزيز
٩٩ - الكيمياء الصناعية	د. محمد الحلوجى
١٠٠- الدراما الأفريقية	د. على شلش
١٠١- وكالات الأنباء	شفيق عبد اللطيف
١٠٢- الحدوتة والحكاية الشعبية	محمد فهمى عبد اللطيف
١٠٣- ألف باء السياسية	د. أحمد حمدى محمود
١٠٤- تطور الشعر فى الغناء العربى	غطاس عبد الملك
١٠٥- الحرب الإلكترونية	عبده مباشر
١٠٦- البطل فى القصة المصرية	حسن محسب
١٠٧ - عجائب الحشرات	د. محمد طلعت الأبراشى
١٠٨ - الإذاعة خارج الحدود	أنور شتا
١٠٨م- مصر الخضراء	د. فاروق الباز
١٠٩ - القانون الطبيعى وقواعد العدالة	عبد السميع الهراوى
١١٠ - فن التصوير السينمائى	أحمد الحضرى
١١١ - الطـــاقة	د. محمد فتحى عوض الله
١١٢ - الفن والمرأة	شريفة فتحى
١١٣ - نظام الحكم فى الإسلام	د. مصطفى كمال وصفى

الكتاب القادم

المسرح الشامل

أحمد زكى

رقم الإيداع	١٩٧٩/٣٣٥١
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٧٥٠ - ٥

١/٧٩/٨٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)



هذا الكتاب

للتنمية مجالات متعددة أبرزها : المجال الاقتصادى ، والمجال الاجتماعى ، والمجال السياسى ، ولكل منها قطاعات فرعية تتكامل فيما بينها وتتوحد ، لتشكل فى النهاية المجال الرئيسى .

ويتناول هذا الكتاب الدعائم الأساسية لاجتماعيات التنمية ، كما يتحدث عن اجتماعيات التنمية والموارد البشرية فى العالم الثالث ، ثم يقدم رؤية نقدية لهذه الاجتماعيات فى مصر .

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf
وفهرستها ورفعها :
د محمد أحمد محمد عاصم
نسألكم الدعاء